الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الـديـوان
خلية الاتصال والإعلام

النشـــــاط الحكومة

Government activity

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
9سبتمبر، 2026

اجتماع الحكومة.. تعديل قانون العقوبات وتعويض متضرري الحرائق قبل 15 سبتمبر وضبط السوق رقمياً

بقلم:آسيا

ترأس الوزير الأول، سيفي غريب، اليوم ،اجتماعًا للحكومة خصص لدراسة عدد من الملفات المتعلقة بتعديل قانون العقوبات، والتكفل بالأضرار الناجمة عن الحرائق الأخيرة التي شهدتها بعض ولايات الوطن.

بالإضافة إلى المنظومة الرقمية الموحدة لضبط وتموين السوق الوطنية.

واستهلت الحكومة جلستها بدراسة مشروع تمهيدي لقانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، والذي تم ضبط أحكامه على ضوء التعليمات السامية للسيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، والمتعلقة بإقرار عقوبة الإعدام ضد مفتعلي ومدبري الحرائق عمدا مع التنفيذ الفعلي لهذه العقوبة على مرتكبي هذه الجرائم وكذا على مختطفي الأطفال والمنكلين بهم.

وفي نفس السياق، استمعت الحكومة إلى عروض حول مدى تقدم عمليات تعويض الأشخاص المتضررين من الحرائق الأخيرة والتي شُرع في تنفيذها هذا الأسبوع طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية التي أسداها خلال مجلس الوزراء المذكور، وكذا مدى تقدم عملية إعادة تأهيل مختلف المنشآت والتجهيزات والشبكات المتضررة من الحرائق الأخيرة، حيث تم تسجيل إعادة تشغيل كلي للشبكات الحيوية المتضررة من الكهرباء والغاز والماء والهاتف الثابت والنقال والأنترنت،

بالإضافة إلى فتح جميع الطرقات التي عرفت تضرّرا أو غلقا بسبب الحرائق والعملية تشرف على نهايتها فيما يخّص إعادة تأهيل مختلف المرافق العمومية الأخرى المتضررة لا سيما المدارس الابتدائية المتضررة وذلك قبل نهاية الأسبوع، وهذا بفضل تسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة بالتنسيق مع السادة الولاة والسلطات المحلية ومختلف المصالح والمؤسسات المعنية.

وقد تقرّر تنصيب، ابتداء من اليوم، لجان طعن على مستوى بلديات ودوائر الولايات المتضررة قصد البت في كل الطعون المحتملة بخصوص عملية تقييم تعويضات المواطنين المعنيين. هذا وستظل الحكومة مجندة حتى يتمّ تعويض كل المتضررين قبل تاريخ 15 سبتمبر 2026.

كما استمعت الحكومة في إطار الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (2025-2030) إلى عرض عن المنظومة الرقمية الموحدة لضبط وتموين السوق الوطنية، والتي ستسمح بمراقبة آنية لمستويات الأسعار ومدى توفر مختلف المواد بما يُمكّن من التدخل الفوري لضبط السوق الوطنية ومعالجة أي اختلالات محتملة.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

AMENDEMENT DU CODE PÉNAL, INDEMNISATION DES SINISTRÉS DES INCENDIES ET APPROVISIONNEMENT DU MARCHÉ

Trois dossiers prioritaires sur la table du gouvernement

AMENDEMENT DU CODE PÉNAL, indemnisation des personnes touchées par les incendies et régulation et approvisionnement du marché.

Ces trois dossiers qui se présentent aujourd'hui comme une priorité nationale ont été examinés, hier, lors d'une réunion de gouvernement présidée par le Premier ministre, Sifi Ghrieb, en vue d'accélérer la mise en œuvre des décisions présidentielles.

Le gouvernement redouble d'efforts afin de respecter le délai fixé par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, pour l'amendement du Code pénal avant le 15 du mois en cours avec un objectif de rétablir l'exécution effective de la peine de mort à l'encontre des auteurs d'incendies criminels et des ravisseurs d'enfants.

Le «Gouvernement a entamé sa réunion par l'examen d'un avant-projet de loi modifiant et complétant l'ordonnance n°66-156 du 8 juin 1966 portant Code pénal. Les dispositions de ce texte ont été arrêtées à la lumière des hautes instructions du président de la République données lors de la dernière réunion du Conseil des ministres, relatives à l'instauration de la peine de mort à l'encontre des auteurs et instigateurs d'incendies volontaires, avec l'application effective de cette peine aux auteurs de ces crimes, ainsi qu'aux ravisseurs d'enfants et aux personnes qui leur infligent des sévices», souligne le communiqué des services du Premier ministre.

A propos de la prise en charge des sinistrés des derniers incendies, le gouvernement affiche une mobilisation soutenue pour assurer une intervention rapide. Un point de situation a été établi à cette occasion à travers des communications présentées sur l'état d'avancement des opérations d'indemnisation des personnes sinistrées par les récents incendies. Il a été précisé, dans ce cadre, que la mise en œuvre des indemnisations a débuté cette semaine conformément aux instructions du président de la République données lors du dernier Conseil des ministres. En outre, un état de l'avancement de l'opération de réhabilitation des infrastructures, installations et réseaux endommagés par les récents incendies a été établi. «Il a été souligné la réhabilitation totale des réseaux vitaux touchés, notamment ceux de l'électricité, du gaz, de l'eau, de la téléphonie fixe et mobile et de l'internet, ainsi que la réouverture de l'ensemble des routes qui ont été endommagées ou fermées en raison des incendies», souligne le même document. «L'opération touche à sa fin en ce qui concerne la réhabilitation des différents autres équipements publics endommagés, notamment les écoles primaires affectées», ajoute la même source, précisant que cette opération sera clôturée «avant la fin de la semaine, ceci grâce à la mobilisation de toutes les ressources humaines et matérielles nécessaires, en coordination avec les walis, les autorités locales ainsi que les différents services et institutions concernée».

INDEMNISATION : INSTALLATION D'UNE COMMISSION DE RECOURS

Dans le souci d'assurer un processus d'indemnisation bien encadré et équitable, le gouvernement a décidé de mettre en place une commission de recours. «À partir d'aujourd'hui, des commissions de recours sont installées au niveau des communes et daïras des wilayas touchées, à l'effet de statuer sur les éventuels recours relatifs à l'opération d'évaluation des indemnisations des citoyens concernés», lit-on dans le communiqué. «Aussi, le gouvernement demeurera pleinement mobilisé jusqu'à l'indemnisation de l'ensemble des personnes sinistrées avant le 15 septembre 2026», précise la même source. L'autre chantier majeur examiné par le gouvernement concerne la numérisation de la régulation du marché. Un processus qui s'inscrit dans le cadre la stratégie nationale de transformation numérique (2025-2030).

Selon le communiqué, le futur système unifié permettra aux pouvoirs publics de disposer d'une vision en temps réel des prix et de la disponibilité des produits en vue d'éviter toute forme de spéculation ou de pénurie de produits. «Ce mécanisme permettra de suivre en temps réel les niveaux des prix ainsi que la disponibilité des différents produits, ce qui permettra d'intervenir immédiatement afin de réguler le marché national et de remédier à d'éventuels dysfonctionnements», a conclu le communiqué.

■ Wassila Ould Hamouda

الفلاحـــــة

Agriculture

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 03

مساعدات للفلاحين والمربين وللسكن.. وترميم المؤسسات التربوية المتضررة

الشروع في تعويض المتضررين من الحرائق

- توزيع رؤوس المواشي على المربين و الأعلاف على الفلاحين
- توزيع إعانات مالية لاقتناء الأثاث والأجهزة الكهرومنزلية
- إعانات لإعادة تأهيل أو إعادة بناء السكنات المتضررة
- الانتهاء من ترميم المؤسسات التربوية المتضررة من الحرائق

شرعت السلطات العمومية، عبر مختلف الولايات المتضررة من الحرائق، في تجسيد برنامج واسع للتكفل بالمتضررين وتعويضهم، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى مساعدتهم على تجاوز آثار هذه الكارثة واستعادة نشاطهم وحياتهم بشكل تدريجي. وتشمل العملية توزيع رؤوس المواشي على المربين والأعلاف على الفلاحين، إلى جانب منح إعانات مالية لاقتناء الأثاث والتجهيزات الكهرومنزلية، فضلاً عن تخصيص مساعدات لإعادة تأهيل أو إعادة بناء السكنات المتضررة، في وقت تم فيه الانتهاء من ترميم المؤسسات التربوية التي لحقتها أضرار جراء الحرائق.

نورالدين .ع

هذا شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، في عملية توزيع التعويضات لفائدة الفلاحين والمربين الذين تكبدوا خسائر في مختلف النشاطات الفلاحية جراء الحرائق الأخيرة، وفقا لما أورده بيان للوزارة.

وتأتي هذه العملية في إطار تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامية إلى الإسراع في عملية تعويض المتضررين في المجال الفلاحي جراء الحرائق الأخيرة، يضيف المصدر ذاته.

وتنطلق عملية التعويض من ولاية جيجل، من خلال توزيع رؤوس المواشي على المربين، على أن تتواصل العملية لتشمل كافة الولايات المتضررة بهدف إعادة بعث النشاط الفلاحي في أقرب الآجال حيث تشرف المجمعات الإقتصادية التابعة للقطاع على عملية توزيع المواشي المتوفرة لدى وحدات الإنتاج الفلاحي والمستثمرات التابعة لهذه المؤسسات العمومية، والتي تشمل رؤوس الأبقار والأغنام والماعز، بالإضافة إلى الأعلاف، وبالموازاة مع ذلك، يشرف قطاع الفلاحة، من خلال المؤسسات المتخصصة التابعة له على عملية إعادة تأهيل وتهيئة هياكل الإنتاج لا سيما الإسطبلات وعنابر تربية الدواجن التي تضررت جراء الحرائق، يضيف بيان الوزارة، الذي ذكر بأن التعويضات ستشمل كافة الخسائر المتعلقة بالمجال الفلاحي والتي تم إحصاؤها من طرف اللجان المحلية، لا سيما المواشي وهياكل الإنتاج وشبكات السقي وخلايا النحل وتربية الدواجن، وغيرها.

بجاية: انطلاق عملية تعويض الأثاث والأجهزة الكهرومنزلية

انطلقت عملية تسليم مقررات الإستفادة من الإعانات المالية الموجهة لاقتناء الأثاث و الأجهزة الكهرومنزلية لفائدة المواطنين المتضررين من الحرائق الأخيرة التي مست عددا من بلديات ولاية بجاية، حسب ما علم، أمس، لدى المصالح الولائية.

وأوضحت ذات المصالح أن العملية تأتي "تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامية إلى الإسراع في تعويض المتضررين من الحرائق قبل تاريخ 15 سبتمبر 2026، وتجسيدا لتوجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد السعيد سعيود، الرامية إلى الإسراع في استكمال عمليات التكفل بالمتضررين وتمكينهم من الاستفادة من الإعانات والتعويضات المقررة". وأفاد المصدر، في هذا الصدد، بأن تسليم مقررات الاستفادة من الإعانات المالية المخصصة لاقتناء الأثاث المنزلي ومختلف التجهيزات الكهرومنزلية لفائدة المواطنين المتضررين من الحرائق، انطلق على مستوى دائرة درقينة وبلديتي تيشي و توجة، حيث شرعت السلطات المحلية في تسليمها للمستفيدين، وذلك عقب استكمال عمليات الإحصاء والمعاينة ودراسة الملفات المعنية.

للتذكير، انطلقت منذ أيام عملية تسليم مقررات التعويض لفائدة أصحاب السكنات المتضررة جراء الحرائق، ومن جهة ثانية،

تتواصل بوتيرة متسارعة الأشغال الخاصة بتأهيل المؤسسات التربوية المتضررة عبر مختلف مناطق الولاية، والتي تشمل عمليات التنظيف والتهيئة والطلاء، بما يضمن توفير ظروف ملائمة لاستقبال التلاميذ والأسرة التربوية، تحسبا للدخول المدرسي المقبل، وبالموازاة مع ذلك،

تستمر عملية التكفل بالمواطنين المتضررين من حرائق الغابات الأخيرة، من خلال ضمان توفير مختلف الخدمات البريدية والمالية عبر عدد من القرى و البلديات المتضررة. كما تتواصل عملية التكفل الصحي و النفسي بسكان المناطق المتضررة، من خلال القافلة الطبية المتنقلة التي أوفدتها وزارة الصحة إلى ولاية بجاية، إلى جانب العيادات المتنقلة التابعة لمديرية الصحة.

جيجل: تواصل عملية تسليم مقررات الإعانات المالية

كما تواصل السلطات المحلية بجيجل عملية تسليم مقررات الإعانات المالية لفائدة المواطنين المتضررين من حرائق الغابات التي شهدتها الولاية خلال شهر أوت المنصرم، حسب ما أورده، أمس، بيان لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية والنقل. وأوضح ذات المصدر، أن العملية تأتي "تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى الإسراع في تعويض المتضررين من حرائق الغابات قبل تاريخ 15 سبتمبر 2026، وتجسيدا لتوجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد السعيد سعيود، الرامية إلى الإسراع في استكمال عمليات التكفل بالمتضررين وتسليمهم الإعانات والتعويضات المقررة". وفي هذا الصدد، "تم تسليم مقررات الإعانات عبر بلديات الميلية، أولاد رابح، أولاد يحيى خدروش، سلمى بن زيادة، الأمير عبد القادر، وجانة، تاكسنة، الشحنة، بوراوي بلهادف، الجمعة بني حبيبي، الشقفة وبرج الطهر وغيرها من البلديات المعنية". كما "شمل تسليم مقررات الإعانات المالية بلدية زيامة منصورية، وذلك لإعادة تأهيل و/أو إعادة بناء السكنات المتضررة، وسط ارتياح كبير من طرف المستفيدين". ولفت البيان إلى أن العملية ستتواصل تباعا إلى "غاية استكمال التكفل بجميع المتضررين وتمكينهم من الاستفادة من الإعانات والتعويضات المقررة ضمن الآجال المحددة". وفي سياق متصل، "انطلقت بالولاية عملية توزيع المواشي لفائدة المواطنين المتضررين من الحرائق الأخيرة، وذلك تحت إشراف السلطات المحلية في إطار تعويض الخسائر التي مست الثروة الحيوانية ولتمكين المتضررين من استعادة نشاطهم ومصادر رزقهم"، وفقا لنفس البيان، وتندرج هذه العمليات في إطار مواصلة التكفل بالمتضررين ومساعدتهم وعودة الحياة إلى طبيعتها، و محو آثار الحرائق، مثلما أشير إليه.

الانتهاء من ترميم المؤسسات التربوية المتضررة

وتم الانتهاء من ترميم المؤسسات التربوية المتضررة من الحرائق التي شهدتها ولاية جيجل مؤخرا، حسبما أفاد به حمزة شناوة مدير التجهيزات العمومية بالولاية. وأوضح ذات المصدر انه وفي إطار تنفيذ تعليمات السلطات العليا في البلاد الماضية بإعادة تأهيل وترميم مختلف التجهيزات العمومية المتضررة بفعل الحرائق الأخيرة التي شهدتها الولاية تم الانتهاء من مختلف الأشغال المتعلقة بترميم المؤسسات التربوية قبل أن يتم تجهيزها. وأضاف شناوة أن أشغال الترميم التي أنجزت شملت إعادة الطلاء الكلي للأقسام وترميم الأبواب والنوافذ على مستوى 27 مؤسسة (24 ابتدائية و3 متوسطات). وأبرز أن هذه المؤسسات التربوية ستكون في جاهزية تامة خلال الدخول المدرسي الحالي. من جهته أكد ساعد كيسرا مدير التربية بالولاية انه تم اتخاذ جميع الإجراءات لضمان دخول مدرسي ناجح. بدورها بادرت مديرية الثقافة والفنون بالولاية بتوجيه نداء للرسامين والفنانين التشكيليين بالولاية قصد المساهمة في رسم جداريات وتزيين المدارس المتضررة استعدادا للدخول المدرسي تحت شعار " لأن للريشة والألوان دور في ترميم الآلام وبعث الأمل".

الشروع في تسليم مقررات الاستفادة من الإعانات المالية لفائدة المتضررين من الحرائق بولاية عنابة

وانطلقت أمس الأول بولاية عنابة، عملية تسليم مقررات الاستفادة من الإعانات المالية لفائدة المتضررين من الحرائق الأخيرة، بعد استكمال عمليات الإحصاء والمعاينة، حسب ما أفاد به، بيان لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية والنقل. و أوضح نفس المصدر، أن العملية تأتي "تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الماضية بالشروع في عملية تعويض المتضررين من الحرائق قبل تاريخ 15 سبتمبر الجاري وتجسيدا لتوجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد السعيد سعيود الرامية إلى الإسراع في استكمال عمليات التكفل بالمتضررين وتسليمهم التعويضات المقررة". و في هذا الصدد، انطلقت أمس الاثنين عملية تسليم مقررات الاستفادة من الإعانات المالية لفائدة المتضررين ببلديتي الشرفة و العلمة، بعد استكمال عمليات الإحصاء والمعاينة والدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة، وفقا لذات البيان.

الفلاحية
09سبتمبر 2026 - 15:30

شمل المواشي والأشجار المثمرة وهياكل الإنتاج ومختلف الخسائر المحصاة

وزارة الفلاحة تبدأ توزيع تعويضات الحرائق

بقلم:رضوان.د

شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في تنفيذ عملية تعويض الفلاحين والمربين المتضررين من الحرائق الأخيرة، تجسيدًا لتعليمات رئيس الجمهورية الرامية إلى الإسراع في التكفل بالخسائر وإعادة بعث النشاط الفلاحي بالمناطق المتضررة.

وانطلقت العملية ميدانيًا من ولاية جيجل، حيث باشرت مديرية المصالح الفلاحية توزيع رؤوس الماشية على المربين المتضررين، انطلاقًا من بلدية القنار نشفي، في خطوة تهدف إلى تمكين أصحاب المستثمرات المتضررة من استعادة جزء أساسي من قدراتهم الإنتاجية.

الشحنة الأولى.. 4 آلاف رأس غنم و164 رأسًا من الأبقار

وتتضمن الشحنة الأولى الموجهة إلى المتضررين في جيجل 164 رأسًا من الأبقار وأكثر من 4 آلاف رأس من الأغنام، إلى جانب أكثر من 500 صندوق نحل، على أن تتواصل العملية خلال الأيام المقبلة إلى غاية تمكين جميع المتضررين الذين تم إحصاؤهم من التعويضات المستحقة.

وتكتسي هذه العملية أهمية خاصة بالنسبة للمربين الذين فقدوا جزءًا من قطعانهم جراء الحرائق، باعتبار أن استعادة الثروة الحيوانية تمثل شرطًا أساسيًا لاستئناف النشاط والإنتاج، والحفاظ على مصادر دخل الأسر الريفية المتضررة.

وبحسب المعطيات التي أوردتها وكالة الأنباء الجزائرية، أكدت المصالح الفلاحية أن عملية التعويض لن تقتصر على نوع واحد من الخسائر، وإنما ستشمل مختلف الأضرار التي تم إحصاؤها ميدانيًا.

•التعويض يشمل مختلف الخسائر

وتشمل عملية التكفل الأصناف الحيوانية والأشجار المثمرة، إلى جانب مختلف الأضرار التي لحقت بالمستثمرات والأنشطة الفلاحية، وفق ما أظهرته عمليات الإحصاء والمعاينة التي قامت بها اللجان المحلية.

وكانت العملية الوطنية قد أُطلقت بهدف الانتقال من مرحلة إحصاء الأضرار وتقييمها إلى مرحلة التكفل الفعلي بالمتضررين، بما يسمح بإعادة تكوين وسائل الإنتاج التي فقدها الفلاحون والمربون بفعل الحرائق.

ولا تتوقف الإجراءات عند توزيع المواشي وخلايا النحل، إذ تشمل كذلك إعادة تأهيل وتهيئة هياكل الإنتاج المتضررة، على غرار الإسطبلات وعنابر تربية الدواجن، فضلًا عن شبكات السقي وغيرها من المنشآت والتجهيزات التي سجلت اللجان المحلية تعرضها للأضرار.

•المجمعات الاقتصادية تدعم العملية

وتتولى المجمعات الاقتصادية التابعة لقطاع الفلاحة جانبًا من عملية توفير وسائل التعويض، من خلال تعبئة الأبقار والأغنام والماعز والأعلاف المتوفرة على مستوى وحدات الإنتاج والمستثمرات العمومية.

ويهدف هذا المسار إلى تسريع إعادة بناء القدرات الإنتاجية للمستثمرات المتضررة، بدل الاكتفاء بالتعويض عن الخسائر بصورة مالية، خصوصًا بالنسبة للمربين الذين ترتبط مداخيلهم مباشرة بالثروة الحيوانية.

وأشاد مراد موناس، مربي ماشية متضرر من بلدية الشقفة، بالعمل الذي قامت به لجنة الإحصاء و بسرعة عملية التعويض، مشيرا إلى استفادته من 10 رؤوس أغنام كبديل عن تلك التي فقدها جراء الحرائق.

بدوره، عبر الطاهر زعيتر، وهو مربي ماشية آخر متضرر من بلدية برج الطهر عن فرحته، مشيرا بأنه "جد سعيد بعد أن استدعته المصالح الفلاحية اليوم للحصول على تعويض ما فقده من رؤوس ماشية"، مفصلا بأنه "خسر خلال الحرائق 3 أبقار، 6 نعاج و3 رؤوس من الماعز."

كما أشاد متضررون آخرون بوقوف السلطات العليا في البلاد إلى جانبهم في هذه المحنة والتزامها بوعودها من خلال الإسراع في عملية التعويض.

الرقم الأخضر للتكفل بانشغالات المؤمن لهم اجتماعيا

كما وضع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء الرقم الأخضر "3010 " للتكفل بانشغالات المؤمن لهم اجتماعيا وذوي الحقوق المتضررين جراء الحرائق التي مست مؤخرا بعض الولايات، حسب ما أورده امس الأربعاء بيان للصندوق.

وأوضح المصدر ذاته أن "الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء يضع تحت تصرف المؤمن لهم اجتماعيا وذوي الحقوق المتضررين جراء الحرائق التي مست بعض ولايات الوطن، الرقم الأخضر"3010 " للتكفل بانشغالاتهم المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

وكان الصندوق قد أكد مؤخرا على مواصلة جهوده الميدانية للتكفل الاستعجالي بالمواطنين المتضررين من الحرائق عبر الولايات المعنية.

تواصل عملية تسليم مقررات الإعانات المالية لفائدة المتضررين

وتواصل السلطات المحلية بجيجل عملية تسليم مقررات الإعانات المالية لفائدة المواطنين المتضررين من حرائق الغابات التي شهدتها الولاية خلال شهر أوت المنصرم، حسب ما أورده، أمس الأربعاء، بيان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل.

وأوضح ذات المصدر، أن العملية تأتي "تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامية إلى الإسراع في تعويض المتضررين من حرائق الغابات قبل تاريخ 15 سبتمبر 2026، وتجسيدا لتوجيهات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السعيد سعيود، الرامية إلى الإسراع في استكمال عمليات التكفل بالمتضررين وتسليمهم الإعانات والتعويضات المقررة."

وفي هذا الصدد، "تم تسليم مقررات الإعانات عبر بلديات الميلية، أولاد رابح، أولاد يحيى خدروش، سلمى بن زيادة، الأمير عبد القادر، وجانة، تاكسنة، الشحنة ، بوراوي بلهادف، الجمعة بني حبيبي، الشقفة و برج الطهر و غيرها من البلديات المعنية."

كما "شمل تسليم مقررات الإعانات المالية بلدية زيامة منصورية، وذلك لإعادة تأهيل و/أو إعادة بناء السكنات المتضررة، وسط ارتياح كبير من طرف المستفيدين."

و لفت البيان إلى أن العملية ستتواصل تباعا إلى "غاية استكمال التكفل بجميع المتضررين وتمكينهم من الاستفادة من الإعانات والتعويضات المقررة ضمن الآجال المحددة."

وفي سياق متصل، "انطلقت بالولاية عملية توزيع المواشي لفائدة المواطنين المتضررين من الحرائق الأخيرة، وذلك تحت إشراف السلطات المحلية في إطار تعويض الخسائر التي مست الثروة الحيوانية ولتمكين المتضررين من استعادة نشاطهم ومصادر رزقهم"، وفقا لنفس البيان.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 02

وزارة الفلاحة تشرع في تعويض الفلاحين المتضرّرين

شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، أول أمس، في عملية توزيع التعويضات لفائدة الفلاحين والمربين المتضررين من الحرائق الأخيرة، وذلك تنفيذا للتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، للمسؤول الأول عن القطاع، الحرائق الأخيرة، وقد انطلقت العملية من ولاية جيجل، من خلال توزيع رؤوس المواشي على المربين، لتتواصل عبر كافة الولايات المتضررة. وبالموازاة مع ذلك، يشرف القطاع، على عملية إعادة تأهيل وتهيئة هياكل الإنتاج، لا سيما الإسطبلات وعنابر تربية الدواجن التي تضررت جراء الحرائق.

TSA
Tout sur l'Algérie

Rafik Tadjer|09 septembre 2026 16:19

Incendies meurtriers : l'Algérie lance une vaste opération d'indemnisation des sinistrés

Les sinistrés des incendies meurtriers qui ont endeuillé l'Algérie fin août dernier peuvent compter sur le soutien de l'État.

L'Algérie a lancé une vaste opération d'indemnisation des sinistrés des incendies meurtriers qui ont endeuillé le pays fin août dernier.

Le ministère de l'Agriculture a entamé la distribution des aides aux agriculteurs et aux éleveurs notamment à Jijel, où les flammes ont tout ravagé.

Lors de la réunion de ce mercredi, le gouvernement a entendu des communications sur l'état d'avancement des opérations d'indemnisation des personnes sinistrées par les récents incendies. Les indemnisations ont débuté cette semaine conformément aux instructions du président de la République lors du Conseil des ministres, rappelle le communiqué des services du Premier ministre.

Des commissions de recours sont installées au niveau des communes et des daïras des wilayas touchées, à l'effet de statuer sur les éventuels recours relatifs à l'opération d'évaluation des indemnisations, indique le communiqué.

"Le gouvernement demeurera pleinement mobilisé jusqu'à l'indemnisation de l'ensemble des personnes sinistrées avant le 15 septembre 2026", lit-on.

Indemnisation des sinistrés : tous les réseaux sont fonctionnels

L'état d'avancement de la réhabilitation des infrastructures, installations et réseaux endommagés par les mêmes incendies a été également abordé. Selon la même source, il a été procédé à la réhabilitation totale des réseaux d'électricité, de gaz, d'eau, de la téléphonie fixe et mobile et d'internet.

Aussi, l'ensemble des routes endommagées ou fermées en raison des feux a été rouvert. Concernant la réhabilitation des autres équipements publics endommagés, l'opération touche à sa fin, assure le gouvernement. Les écoles primaires affectées seront fines prêtes avant la fin de la semaine. Toutes les ressources humaines et matérielles nécessaires ont été mobilisées, en coordination avec les walis, les autorités locales et les différents services et institutions concernés.

Une plateforme numérique pour l'approvisionnement du marché

Autre point au menu de la réunion du gouvernement, la mise en place d'un système numérique et unifié pour la régulation et l'approvisionnement du marché national.

Un exposé a été présenté sur ce projet qui entre dans le cadre de la Stratégie nationale de transformation numérique (2025-2030).

"Ce mécanisme permettra de suivre en temps réel les niveaux des prix ainsi que la disponibilité des différents produits, ce qui permettra d'intervenir immédiatement afin de réguler le marché national et de remédier à d'éventuels dysfonctionnements", assurent les services du Premier ministre.

Lien permanent : https://tsadz.co/9lx8x

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie
Page: 05

INCENDIES DE FORÊT

Le ministère de l'Agriculture entame l'indemnisation des agriculteurs et éleveurs

Le ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche a entamé, mardi, l'indemnisation des agriculteurs et des éleveurs ayant subi des pertes dans différentes activités agricoles suite aux récents incendies, indique un communiqué du ministère. L'opération intervient en application des instructions du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, visant à accélérer l'indemnisation des sinistrés des récents incendies dans le domaine agricole, précise le communiqué. L'opération d'indemnisation, qui a débuté par la wilaya de Jijel, à travers la distribution de têtes de bétail aux éleveurs, se poursuivra pour concerner toutes les wilayas touchées en vue de relancer l'activité agricole dans les plus brefs délais.

Les groupes économiques relevant du secteur supervisent la distribution du cheptel disponible au niveau des unités de production agricole et des exploitations relevant de ces entreprises publiques, englobant les cheptels bovin, ovin et caprin, en plus du fourrage. Parallèlement, le secteur de l'agriculture supervise, par le biais de ses entreprises spécialisées, l'opération de réhabilitation et d'aménagement des structures de production, notamment les écuries et les poulaillers endommagés par les incendies, ajoute le communiqué, rappelant que les indemnisations concerneront toutes les pertes dans le domaine agricole recensées par les commissions locales, notamment le bétail, les structures de production, les réseaux d'irrigation, les ruches d'abeilles et les poulaillers.

DÉBUT DE LA REMISE DES DÉCISIONS D'AIDE AUX SINISTRÉS AYANT PERDU DU MOBILIER À BEJAIA

L'opération de remise des décisions d'attribution des aides financières destinées à l'acquisition de mobilier et d'équipements électroménagers au profit des citoyens touchés par les récents incendies ayant affecté plusieurs communes de la wilaya de Bejaïa a débuté, a-t-on appris mercredi des services de la wilaya.

Cette opération intervient en application des instructions du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, visant à accélérer l'indemnisation des sinistrés avant le 15 septembre, ainsi que des orientations du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports, Saïd Sayoud, pour accélérer l'achèvement des opérations de prise en charge et permettre aux personnes concernées de bénéficier des aides et indemnisations prévues, selon la même source. La remise des décisions relatives aux aides financières destinées à l'achat de mobilier et de différents équipements électroménagers a débuté au niveau de la daïra de Darguina et des communes de Tichy et Toudja. Les autorités locales ont commencé à les remettre aux bénéficiaires après l'achèvement des opérations de recensement, de constatation des dégâts et d'examen des dossiers. Pour rappel, la remise des décisions d'indemnisation destinées aux propriétaires d'habitations endommagées par les incendies a débuté depuis quelques jours.

Par ailleurs, les travaux de réhabilitation des établissements scolaires endommagés se poursuivent à un rythme accéléré dans les différentes régions de la wilaya. Ils portent notamment sur le nettoyage, l'aménagement et la peinture, afin de garantir des conditions adéquates pour l'accueil des élèves et de la famille éducative en prévision de la prochaine rentrée scolaire. En parallèle, la prise en charge des citoyens touchés par les récents incendies de forêt se poursuit à travers la mise à disposition de services postaux et financiers dans plusieurs villages et communes sinistrés.

La prise en charge sanitaire et psychologique des habitants des zones sinistrées se poursuit également grâce à la caravane médicale mobile dépêchée par le ministère de la Santé à Bejaïa, ainsi qu'aux unités médicales mobiles relevant de la Direction de la santé.

Ces opérations s'inscrivent dans le cadre de la poursuite de la prise en charge et de l'accompagnement des sinistrés, de leur soutien et du rétablissement progressif de la vie normale, tout en contribuant à effacer les séquelles des incendies, selon la même source.

PARACHÈVEMENT DES TRAVAUX DE RESTAURATION DES ÉTABLISSEMENTS SCOLAIRES TOUCHÉS PAR LES INCENDIE À JIJEL

La restauration des établissements scolaires touchés par les incendies enregistrés dernièrement dans la wilaya de Jijel a été terminée mardi, a affirmé Hamza Chenaoua, directeur local des équipements publics. Dans une déclaration à l'APS, le même responsable a précisé que dans le cadre de la mise en œuvre des instructions des autorités supérieures de l'Etat relatives à la réhabilitation et la restauration des équipements publics sinistrés par les récents incendies enregistrés dans la wilaya, tous les travaux de restauration des établissements scolaires ont été achevés avant leur équipement. M. Chenaoua a ajouté que les travaux de restauration effectués ont inclu la peinture des classes et la restauration des portes et fenêtres de 27 établissements (24 écoles primaires et 3 CEM). Ces établissements scolaires seront entièrement prêts lors de l'actuelle rentrée scolaire, a-t-il indiqué.

De son côté, le directeur local de l'éducation, Saïd Kisra, a affirmé que toutes les dispositions ont été prises pour assurer une rentrée scolaire réussie. La direction de la culture et des arts de la wilaya a adressé un appel aux plasticiens de la wilaya pour contribuer à la réalisation de fresques et à l'embellissement des écoles sinistrées en prévision de la rentrée scolaire sous le slogan "car le pinceau et les couleurs contribuent à atténuer les maux et relancer l'espoir".

R.N.

Les Enjeux
Quotidien national de l'économie
Eco

INCENDIES DE FORÊT

Le ministère de l'Agriculture entame l'indemnisation des agriculteurs et éleveurs

Le ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche a entamé, mardi, l'indemnisation des agriculteurs et des éleveurs ayant subi des pertes dans différentes activités agricoles suite aux récents incendies, indique un communiqué du ministère.

L'opération intervient en application des instructions du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, visant à accélérer l'indemnisation des sinistrés des récents incendies dans le domaine agricole, précise le communiqué.

L'opération d'indemnisation, qui a débuté par la wilaya de Jijel, à travers la distribution de têtes de bétail aux éleveurs, se poursuivra pour concerner toutes les wilayas touchées en vue de relancer l'activité agricole dans les plus brefs délais.

Les groupes économiques relevant du secteur supervisent la distribution du cheptel disponible au niveau des unités de production agricole et des exploitations relevant de ces entreprises publiques, englobant les cheptels bovin, ovin et caprin, en plus du fourrage.

Parallèlement, le secteur de l'agriculture supervise, par le biais de ses entreprises spécialisées, l'opération de réhabilitation et d'aménagement des structures de production, notamment les écuries et les poulaillers endommagés par les incendies, ajoute le communiqué, rappelant que les indemnisations concerneront toutes les pertes dans le domaine agricole recensées par les commissions locales, notamment le bétail, les structures de production, les réseaux d'irrigation, les ruches d'abeilles et les poulaillers.

APS

البلاد
www.elbilad.net
يومية إخبارية وطنية
11:13
09-09-2026

جيجل.. تواصل تعويض الفلاحين والمربين المتضررين من الحرائق

تتواصل منذ صبيحة اليوم بولاية جيجل عملية تعويض الفلاحين والمربين المتضررين جراء الحرائق الأخيرة، حيث سخّرت المؤسسات الاقتصادية التابعة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري كافة الإمكانيات المتوفرة لديها، من رؤوس الماشية والأعلاف، وغيرها، لتمكين الفلاحين والمربين من استعادة نشاطهم الفلاحي.

وستشمل عملية التعويض كافة الولايات المتضررة من الحرائق، وكذا مختلف النشاطات الفلاحية التي تكبّدت خسائر جراء هذه الحرائق

EL MOUDJAHID
LA REVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE
Page :09

L'OPÉRATION D'INDEMNISATION DES AGRICULTEURS SE POURSUIT À JIJEL

L'ÉTAT MET LE PAQUET POUR RELANCER L'ÉCONOMIE RURALE

Un ensemble de mesures est mis en œuvre, pour maintenir l'activité économique rurale, et ce à travers la réhabilitation des moyens de production dans les plus brefs délais et le remplacement du cheptel qui a péri dans les incendies.

■ ZINE EDDINE GHARBI

Le ministère de l'Agriculture et du Développement rural a donné, mardi depuis la wilaya de Jijel, le coup d'envoi officiel des indemnisations des populations touchées par les derniers incendies. Cette démarche globale traduit la détermination de l'État à ne laisser aucun citoyen de côté, tout en préservant le tissu économique local. L'action publique repose sur un mécanisme opérationnel soutenu par les groupements économiques du secteur.

En effet, tous les moyens logistiques nationaux sont mobilisés pour réparer l'ensemble des dégâts répertoriés par les commissions locales, à l'image du remplacement immédiat du cheptel, où les éleveurs sinistrés reçoivent directement des têtes de bétail bovin, ovin et caprin issues des unités de production et d'exploitations publiques.

Il faut également savoir que la distribution de bétail s'accompagne d'un approvisionnement direct en aliments pour animaux afin d'assurer la reprise immédiate des élevages. Enfin, la tutelle a insisté sur la reconstruction des infrastructures, où l'État a mis en place des entreprises spécialisées du secteur agricole dépêchées sur le terrain pour remettre en état les écuries et les bâtiments d'élevage avicole détruits par les flammes. L'objectif de cette action vise à maintenir l'activité économique rurale, et ce, à travers la réhabilitation des moyens de production dans les plus brefs délais, car les pouvoirs publics lient l'urgence sociale à la relance de l'économie locale. Il faut dire que l'Etat veille également sur la protection de la sécurité alimentaire, tout en mettant en avant la remise en service rapide des filières animales et avicoles qui préservent les capacités de production nationale et stabilisent l'approvisionnement des marchés. Cette initiative est axée sur le déploiement de ce dispositif sur l'ensemble des wilayas sinistrées, en confirmant le rôle protecteur de l'État et sa réactivité face aux crises environnementales et humaines. Ces mesures de compensation couvrent l'ensemble des préjudices subis dans le domaine agricole, sur la base du recensement rigoureux effectué par les commissions locales. Enfin, grâce à ce dispositif d'urgence, les autorités entendent assurer une reprise rapide des activités paysannes et stabiliser les filières d'élevage dans les zones touchées.

Z. G.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL
Page:10

INDEMNISATION DES SINISTRÉS DES INCENDIES

Jijel et Béjaïa accélèrent la prise en charge des victimes

Les autorités locales de Jijel et de Béjaïa poursuivent les opérations d'indemnisation des citoyens touchés par les incendies de forêt ayant affecté plusieurs communes des deux wilayas au mois d'août dernier, conformément aux instructions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, visant à achever cette prise en charge avant le 15 septembre.

A Jijel, les décisions d'octroi d'aides financières sont progressivement remises aux sinistrés dans plusieurs communes, notamment El Milia, Ouled Rabah, Ouled Yahia Khedrouche, Selma Benziada, Emir Abdelkader, Oudjana, Texenna, Chehna, Bouraoui Belhadef, Djemaa Beni H'bibi, Chekfa et Bordj T'har. L'opération concerne également Ziama Mansouriah, où les aides sont destinées à la réhabilitation et/ou à la reconstruction des habitations endommagées.

L'opération se poursuivra progressivement jusqu'à l'achèvement de la prise en charge de l'ensemble des sinistrés, en leur permettant de bénéficier des aides et indemnisations décidées dans les délais impartis, a indiqué le ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports. Dans le même sillage, «l'opération de distribution de bétail au profit des citoyens touchés par les récents incendies a été lancée dans la wilaya, sous la supervision des autorités locales, dans le cadre de la réparation des dommages causés au bétail, afin de permettre aux sinistrés de reprendre leur activité et de restaurer leurs moyens de subsistance», conclut le communiqué Parallèlement, la wilaya a lancé

une opération de distribution de bétail au profit des éleveurs touchés, afin de compenser les pertes subies et de leur permettre de reprendre leurs activités et de restaurer leurs moyens de subsistance.

A Béjaïa, l'opération d'indemnisation des éleveurs a débuté hier par la distribution d'un premier lot d'ovins à la ferme Aïssani, dans la commune de Souk El Tenine, sous la supervision du secrétaire général de la wilaya, Yahiaoui Saïd.D'autres lots d'ovins, de bovins et de caprins devaient être réceptionnés à partir d'hier après-midi. Le responsable a assuré que l'indemnisation de l'ensemble des personnes touchées serait achevée avant le 15 septembre.L'opération, entamée la semaine précédente, concerne également les habitations endommagées, le mobilier et les appareils électroménagers. Les établissements scolaires ayant subi des dégâts seront, pour leur part, prêts à accueillir les élèves lors de la prochaine rentrée scolaire, a-t-il assuré.

■ C. S.

Le Courrier d'Algérie
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN
Page :03

SINISTRÉS DES INCENDIES

Les opérations d'indemnisations vont bon train à Jijel

Les autorités locales de la wilaya de Jijel poursuivent l'opération de remise des décisions d'octroi d'aides financières au profit des citoyens sinistrés des incendies ayant touché la wilaya au cours du mois d'août écoulé, a indiqué un communiqué du ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports.

A ce titre, les décisions d'indemnisation ont été remises dans les communes d'El Milia, Ouled Rabah, Ouled Yahia Khedrouche, Selma Benziada, Emir Abdelkader, Oudjana, Texenna, Chehna, Bouraoui Belhadef, Djemaa Beni H'bibi, Chekfa, Bordj T'har, et dans d'autres communes concernées. La remise des décisions d'aides financières a également concerné la commune de Ziama Mansouriah, en vue de la réhabilitation et/ou de la reconstruction des habitations endommagées, au milieu d'une grande satisfaction des bénéficiaires. Notant que l'opération se poursuivra progressivement jusqu'à l'achèvement de la prise en charge de l'ensemble des sinistrés, en leur permettant de bénéficier des aides et indemnisations décidées dans les délais impartis. Cette opération intervient en application des instructions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, portant le lancement de l'opération d'indemnisation des sinistrés

avant le 15 septembre courant, et en concrétisation des orientations du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports, Saïd Sayoud, visant à accélérer les opérations de prise en charge des sinistrés et la remise des indemnisations décidées, conclut la même source.

MOBILISATION POUR RELANCER L'ACTIVITÉ AGRICOLE

L'opération d'indemnisation des agriculteurs et des éleveurs touchés par les récents incendies se poursuit dans la wilaya de Jijel, où les entreprises économiques relevant du secteur de l'agriculture, du développement rural et de la pêche ont mobilisé tous les moyens disponibles, tels que le bétail et le fourrage, entre autres, pour permettre aux agriculteurs et aux éleveurs de reprendre leur activité agricole. L'opération d'indemnisation concernera toutes les wilayas touchées par les incendies, ainsi que les diverses activités agricoles ayant subi des pertes suite à ces incendies. Le ministère a entamé, mardi, l'indemnisation des agriculteurs et des éleveurs ayant subi des pertes dans différentes activités agricoles suite aux récents incendies, indique un communiqué du ministère. L'opération intervient en application des instructions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, visant à accélérer l'indemnisation des sinistrés des récents incendies dans le domaine agricole, précise le communiqué. L'opération d'indemnisation, qui a débuté par la wilaya de Jijel, à travers la distribution de têtes de bétail aux éleveurs, se poursuivra pour concerner toutes les wilayas touchées en vue de relancer l'activité agricole dans les plus brefs délais. Les groupes économiques relevant du secteur supervisent la distribution du cheptel disponible au niveau des unités de production agricole et des exploitations relevant de ces entreprises publiques, englobant les cheptels bovin, ovin et caprin, en plus du fourrage. Parallèlement, le secteur de l'agriculture supervise, par le biais de ses entreprises spécialisées, l'opération de réhabilitation et d'aménagement des structures de production, notamment les écuries et les poulaillers endommagés par les incendies, ajoute le communiqué, rappelant que les indemnisations concerneront toutes les pertes dans le domaine agricole recensées par les commissions locales, notamment le bétail, les structures de production, les réseaux d'irrigation, les ruches d'abeilles et les poulaillers.

LE NUMÉRO VERT « 3010 » AU SERVICE DES ASSURÉS SINISTRÉS

La Caisse nationale des assurances sociales des travailleurs salariés (CNAS) a mis le numéro vert « 3010 » à la disposition des assurés sociaux et de leurs ayants droit touchés par les incendies enregistrés dans certaines wilayas, afin de prendre en charge leurs préoccupations. A signaler que la CNAS avait récemment réaffirmé la poursuite de ses efforts sur le terrain pour assurer une prise en charge urgente des citoyens sinistrés des incendies dans les wilayas concernées.

Sarah O.

L'EXPRESSION
Le Quotidien
Page :06

INDEMNISATIONS

L'ÉTAT TIENT SES ENGAGEMENTS

AVEC LE DÉMARRAGE des remises de décisions à Bouira, Mila et Guelma, l'engagement pris par les pouvoirs publics entre, désormais, dans une phase visible pour les citoyens. Pari réussi !

■ WAHIDA BAHRI

L'État passe à l'étape supérieure dans la prise en charge des sinistrés des incendies. Après les opérations d'urgence, le recensement des dégâts et les constats effectués sur le terrain, l'opération d'indemnisation est désormais entrée dans sa phase concrète. Les premières décisions d'indemnisation ont commencé à être remises, lundi, dans les wilayas de Bouira, Mila et Guelma, ouvrant ainsi le processus qui doit progressivement s'étendre à l'ensemble des régions touchées par les récents feux de forêt. Cette opération intervient dans un contexte marqué par la volonté affichée des pouvoirs publics de ne pas laisser s'installer l'attente chez les familles ayant subi des pertes. Elle constitue surtout la traduction sur le terrain d'une instruction claire du président de la République, Abdelmadjid Tebboune : l'indemnisation des sinistrés doit être engagée avant le 15 septembre 2026. Le calendrier présidentiel est donc désormais enclenché. À quelques jours de l'échéance fixée, les premières décisions commencent à être distribuées aux bénéficiaires dont les dossiers ont été finalisés. Le ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports a précisé que cette étape a été rendue possible après l'achèvement des opérations de recensement, les constats effectués sur le terrain ainsi que la finalisation des procédures administratives nécessaires.Le lancement des indemnisations n'est pas une simple formalité administrative. Il intervient dans le cadre d'un dispositif de prise en charge voulu au plus haut niveau de l'État. Le président Tebboune avait donné des instructions pour que les victimes des incendies bénéficient rapidement des aides auxquelles elles ont droit, avec un impératif de célérité

L'État met les grands moyens.

clairement fixé. L'objectif est double : répondre aux besoins immédiats des familles sinistrées et leur permettre de commencer à reconstruire ce qui a été détruit ou endommagé par les flammes. Derrière les chiffres des dégâts et les bilans établis après les incendies se trouvent, en effet, des exploitations agricoles touchées, des arbres fruitiers et des cultures détruits, du cheptel perdu, mais aussi des biens et des moyens de subsistance lourdement affectés. C'est précisément pour éviter que le sinistre ne se transforme en épreuve administrative prolongée que le chef de l'État a insisté sur la nécessité d'accélérer le processus. Le principe arrêté est celui d'une prise en charge rapide, une fois les dégâts établis et les bénéficiaires identifiés.

Bouira, Mila et Guelma ouvrent le bal

Dans cette logique, le ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports, Saïd Sayoud, a donné des orientations visant à accélérer l'achèvement des opérations de prise en charge, ainsi que le versement des indemnisations et des aides prévues. Le passage du recensement à la remise des décisions marque ainsi un tournant. Les commissions et services mobilisés sur le terrain ont désormais vocation à transformer les constats effectués dans les zones sinistrées en décisions concrètes au profit des victimes.

Lundi, Bouira, Mila et Guelma ont constitué les premières étapes de cette nouvelle phase. Dans ces wilayas, les opérations de remise des décisions d'indemnisation ont débuté après la finalisation des différentes procédures. Le choix de ces premières wilayas illustre la progression d'un dispositif qui doit être généralisé. Le ministère de l'Intérieur a assuré que l'opération se poursuivra successivement dans l'ensemble des wilayas concernées par les incendies récents. Il ne s'agit donc pas d'une opération ponctuelle limitée aux trois wilayas concernées lundi. Le processus doit se poursuivre jusqu'à la prise en charge de l'ensemble des sinistrés recensés et à leur indemnisation dans les délais impartis. Cette démarche suppose une coordination étroite entre les différents services concernés, notamment les collectivités locales et les structures chargées de l'évaluation des dommages. La priorité est désormais de maintenir le rythme afin que les dossiers finalisés puissent rapidement aboutir à la remise des décisions puis au versement effectif des aides.

La solidarité nationale en soutien

Dans les heures et les jours qui ont suivi les incendies, la priorité avait naturellement été donnée à la protection des populations, à l'extinction des feux et à la sécurisation des zones touchées. La mobilisation des services de la Protection civile, des collectivités locales et des autres structures de l'État avait permis de faire face à l'urgence. Une fois les incendies maîtrisés, une autre bataille a commencé : celle de l'évaluation des dégâts et de la prise en charge des victimes. Le recensement constitue à cet égard une étape essentielle. Il permet d'identifier les personnes affectées et de déterminer la nature et l'ampleur des dommages subis. Les constats effectués sur le terrain permettent ensuite d'établir les éléments nécessaires à la constitution des dossiers d'indemnisation. C'est ce travail préparatoire qui permet aujourd'hui aux premières wilayas de passer à la remise des décisions. L'enjeu est désormais d'assurer la continuité de la chaîne : constat, décision, indemnisation et accompagnement. Car pour les familles touchées, l'aide ne prend véritablement son sens qu'au moment où elle leur permet de faire face aux conséquences matérielles du sinistre. Le calendrier fixé par le président de la République donne une dimension particulière à l'opération. L'instruction de lancer l'indemnisation avant le 15 septembre impose aux administrations concernées un rythme soutenu. Le ministère de l'Intérieur a ainsi insisté sur la poursuite successive de l'opération dans les différentes wilayas touchées, jusqu'à la prise en charge de tous les sinistrés dans les délais impartis. Le message est clair : il ne doit pas y avoir de rupture entre la mobilisation exceptionnelle déclenchée pendant les incendies et l'accompagnement des populations une fois le danger écarté. Cette prise en charge institutionnelle intervient également dans le sillage d'un important élan de solidarité nationale. Lors du Conseil des ministres qu'il a présidé dimanche, le président Tebboune avait salué la mobilisation populaire des Algériens, à l'intérieur du pays comme à l'étranger, envers leurs compatriotes touchés par les incendies. Le chef de l'État avait ainsi mis en avant cette solidarité comme une expression forte de l'unité nationale face à l'épreuve. L'action de l'État vient donc compléter cette mobilisation. Les aides publiques doivent permettre aux sinistrés de retrouver progressivement des conditions de vie normales, tandis que l'accompagnement doit se poursuivre au-delà de la seule remise des décisions. Avec le démarrage des remises de décisions à Bouira, Mila et Guelma, l'engagement pris par les pouvoirs publics entre désormais dans une phase visible pour les citoyens. Pari réussi ! **W.B.**

L'EXPRESSION
Le Quotidien
Page :06

BOUIRA

Agriculteurs et éleveurs prennent leur dû

UN RECENSEMENT objectif était nécessaire au préalable pour évaluer les dommages, une commission communale a été chargée de ce travail dans chaque commune sinistrée.

ALI DOUIDI

L'opération de remise de décisions d'indemnisation aux agriculteurs et éleveurs ayant subi des pertes de récolte et de bétail dans les incendies enregistrés dans la wilaya de Bouira, a débuté lundi dernier, a-t-on appris auprès des services de la wilaya. Les premières décisions d'indemnisation ont été remises, au siège de la daira de Kadiria, par les autorités locales aux agriculteurs et éleveurs ayant subi des pertes lors des derniers feux de forêt enregistrés dans les localités rurales de Beggas et Ghedioua, sur les hauteurs de Kadiria. Les bénéficiaires ont tenu à saluer le soutien de l'État aux victimes de ces incendies.L'opération d'indemnisation, qui intervient en application des instructions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, se poursuivra jusqu'à l'indemnisation de tous les agriculteurs et éleveurs touchés par les feux de forêt. Il y a eu dans la wilaya de Bouira 11 feux en juillet et trois en août, et ces sinistres ont causé des dégâts parmi les arbres fruitiers, notamment les figuiers et les oliviers, les plus répandus, l'apiculture, l'aviculture. La région la plus touchée est au Nord et comprend deux daïras (Lakhdaria et Kadiria) et une commune (Guerrouma). Un recensement objectif était nécessaire au préalable pour évaluer les dommages, une commission communale a été chargée de ce travail dans chaque commune sinistrée. Une autre, installée au niveau de la wilaya, a validé ce travail avant qu'une commission nationale ne s'en saisisse et donne le feu vert à l'opération d'indemnisation. Déjà au niveau de la DSA, on a procédé à la désignation des entreprises pour commencer le travail. Le responsable de ce secteur expliquait que si une personne a perdu un figuier, il recevra à la place un figuier que l'entreprise fera pousser à la même place. Si elle a perdu une ruche ou un poulailler, elle reçoit à titre de dommages, une ruche ou un poulailler. Ces indemnisations ne concernent que les pertes agricoles, a tenu à préciser ce responsable. Il n'a pas quantifié ces dommages ni avancé un quelconque chiffre concernant ces dédommagements. Mais l'on devine leur importance à l'étendue des superficies ravagées. Les incendies qui ont éclaté cet été resteront, avec ceux de 2023, comme les plus terribles et ceux qui ont causé le plus de dégâts matériels et humains, puisqu'on a dénombré deux décès en 2023, et trois en 2026. En attendant que d'autres opérations d'indemnisations soient lancées concernant les maisons brûlées, au nombre de 12 selon la DAS, le cheptel, le mobilier et les appareils électroménagers détruits, en plus celles des trois pertes humaines... Cette opération intervient parallèlement aux actions de solidarité avec les familles victimes de ces feux de forêt, et qui continue de se manifester au niveau de notre wilaya comme pour les wilayas limitrophes. Ce dispositif de solidarité et d'indemnisation est, de par son ampleur et son efficacité, une spécificité typiquement algérienne. Il rend le malheur plus supportable et le sentiment qu'on n'est pas seul face au chagrin et à la mort. A.D.

الفلاحية
9سبتمبر 2026 - 13:46

في أول معرض فلاحي وتراثي

البويرة: أغبالو تحتفي بالتين والمنتجات المحلية

- بقلم:حبيبة.ر
-

احتضنت قرية تاقربوست ببلدية أغبالو، ولاية البويرة، فعاليات الطبعة الأولى من معرض التين والمنتجات المحلية والتقليدية، في تظاهرة جمعت بين النشاط الفلاحي والموروث الثقافي والحرف التقليدية، وسعت إلى إبراز الإمكانات التي تزخر بها المنطقة في مجال المنتجات المحلية والريفية.

وأقيم المعرض على مستوى حضيرة معصرة الزيت «لحسن مسعودي» وعلى امتداد الطريق المؤدي إلى متوسطة تازغارث عاشور، حيث تحول الفضاء إلى واجهة لعرض مجموعة متنوعة من المنتجات الفلاحية والمحلية والتقليدية التي تعكس خصوصية المنطقة وثرواتها الطبيعية ومهارات سكانها.

وشكل التين أحد أبرز محاور هذه التظاهرة، باعتباره من المنتجات الفلاحية التي ترتبط بالمجال الريفي وبالذاكرة الغذائية لسكان المنطقة، إلى جانب مختلف المنتجات الفلاحية الأخرى التي يحرص المنتجون المحليون على تثمينها والحفاظ على خصائصها التقليدية.

كما مثل المعرض فرصة للفلاحين والمنتجين للتعريف بمنتجاتهم والتواصل المباشر مع الزوار، بما يفتح المجال أمام تعزيز تسويق المنتجات المحلية وتشجيع المبادرات التي تسهم في تحويل الإنتاج الفلاحي المحلي إلى نشاط اقتصادي أكثر تنظيمًا واستدامة.

وتبرز مشاركة الحرفيين أهمية الربط بين الإنتاج الفلاحي والصناعات التقليدية، خاصة أن العديد من المناطق الريفية تمتلك منتجات مرتبطة بشكل مباشر بالموارد الطبيعية المحلية وبالعادات الغذائية والحرفية المتوارثة عبر الأجيال.

ومن شأن مثل هذه التظاهرات أن تساهم في التعريف بهذه المنتجات وإبراز قيمتها، فضلًا عن تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على تطوير طرق العرض والتغليف والتسويق، بما يساعد على رفع القيمة المضافة للمنتوج المحلي.

وأكدت التظاهرة أهمية تثمين جهود الفلاحين والمنتجين والحرفيين، ليس فقط من خلال دعم تسويق منتجاتهم، وإنما أيضًا عبر الحفاظ على خصوصية المنتجات المحلية وأصالتها باعتبارها جزءًا من الهوية الثقافية والاقتصادية للمنطقة.

كما يمثل تنظيم معرض متخصص في المنتجات المحلية فرصة للتعريف بالموروث الريفي لقرية تاقربوست ومنطقة أغبالو، وإبراز العلاقة القائمة بين الإنسان والأرض والمنتجات التي تشكل جزءًا من الحياة اليومية للسكان.

ويُنظر إلى تثمين المنتجات المحلية اليوم باعتباره أحد المسارات التي يمكن أن تدعم التنمية الريفية، من خلال تشجيع النشاطات الفلاحية والحرفية، وخلق فرص اقتصادية جديدة، وربط المنتج المحلي بالأسواق والمستهلكين.

وعلى هامش فعاليات الطبعة الأولى، برزت دعوات إلى ترسيخ المبادرة وتحويلها إلى موعد سنوي، بما يسمح بتطويرها وتوسيع المشاركة فيها خلال السنوات المقبلة، لتصبح فضاءً قارًا للتعريف بمنتجات المنطقة وتشجيع المنتجين والحرفيين.

ومن شأن استمرارية هذه التظاهرة أن تمنحها بعدًا اقتصاديًا وسياحيًا أكبر، خاصة إذا تم تطوير برنامجها مستقبلًا ليشمل عروضًا فلاحية وحرفية، ولقاءات حول تثمين المنتجات المحلية، إلى جانب التعريف بالمسارات والخصوصيات الطبيعية والثقافية لمنطقة أغبالو.

وتؤكد الطبعة الأولى من معرض التين والمنتجات المحلية والتقليدية بتاقربوست أن المنتوج المحلي يمكن أن يكون جسرًا بين الفلاحة والاقتصاد والثقافة، وأن الحفاظ على الموروث لا يتعارض مع تطويره، بل يمكن أن يشكل أساسًا لبناء أنشطة اقتصادية جديدة تعود بالنفع على سكان المناطق الريفية.

ومع تطلع المنظمين والمشاركين إلى مواصلة هذه المبادرة، تبرز الحاجة إلى دعم مثل هذه الفضاءات التي تمنح الفلاح والحرفي والمنتج المحلي فرصة لإظهار مهاراته، وتمنح في المقابل للمنطقة واجهة للتعريف بثرواتها وإمكاناتها.

الفلاحية
09سبتمبر 2026 - 13:36

وجيه الإنتاج نحو الأسواق الجهوية

ميلة تكثف الرقابة على محصول البطاطا الموسمية

بقلم:حبيبة.ر

تواصل مصالح الرقابة التابعة لمديرية التجارة بولاية ميلة خرجاتها الميدانية لمتابعة وضعية المنتجات الفلاحية، في إطار تنفيذ تعليمات الوزارة الوصية وتوجيهات والي الولاية فيصل عمروش، وبالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية والمصالح الأمنية ممثلة في الدرك الوطني.

وشملت إحدى هذه الخرجات، التي نفذها إطارات وأعوان مكتب التجارة بتاجنانت، معاينة محصول البطاطا الموسمية للموسم الفلاحي 2025-2026 على مستوى بلدية بن يحيى عبد الرحمن، وذلك للوقوف على وضعية المحصول ومتابعة مراحل الجني ومدى جاهزية الإنتاج للتسويق.

وأظهرت المعاينة الميدانية أن جزءًا من محصول البطاطا الموسمية يوجد في المراحل الأخيرة من الجني، في حين لا تزال مساحات أخرى قيد الجني، وهو ما دفع المصالح المعنية إلى توجيه الفلاحين بضرورة مواصلة العملية فور بلوغ المحصول مرحلة النضج المناسبة.

ويكتسي احترام آجال الجني أهمية في ضمان المحافظة على جودة المنتوج وتفادي بقاء المحاصيل في الحقول بعد بلوغها مرحلة النضج، خاصة بالنسبة لمحصول البطاطا الذي يتأثر بقابلية التخزين والنقل وظروف التسويق.

كما تسمح المتابعة الميدانية بالتعرف على وضعية الإنتاج على مستوى المناطق الفلاحية، وتوفير صورة أوضح حول الكميات التي يمكن أن تدخل تدريجيًا إلى الأسواق خلال الفترة المقبلة.

وخلال العملية، قامت المصالح المشاركة بتحسيس الفلاحين بضرورة توجيه محصول البطاطا نحو الأسواق الجهوية المعتمدة، بهدف المساهمة في تغطية الطلب على هذه المادة وضمان وصول الإنتاج إلى قنوات التسويق المنظمة.

ويعد تنظيم مسار تسويق المنتجات الفلاحية عنصرًا مهمًا في تحقيق التوازن بين المنتج والمستهلك، خصوصًا بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك التي تشهد طلبًا مستمرًا في الأسواق.

كما أن توجيه الإنتاج نحو الأسواق المعتمدة يساعد على تحسين متابعة حركة المنتوج وتعزيز شفافية عمليات التسويق، إلى جانب المساهمة في الحد من الاختلالات التي قد تنشأ نتيجة اضطراب قنوات التوزيع.

ولا تقتصر الخرجات الميدانية على الجانب الرقابي المرتبط بالنشاط التجاري، وإنما تمتد إلى متابعة وضعية المنتجات الفلاحية والتنسيق مع المصالح التقنية المختصة، بما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب عند تسجيل أي اختلال يؤثر في التموين.

ويبرز هذا التنسيق بين مصالح التجارة والفلاحة والمصالح الأمنية أهمية المقاربة المشتركة في متابعة السلع الفلاحية، من مرحلة الإنتاج والجني إلى غاية وصولها إلى الأسواق.

كما تسمح المعاينات الميدانية بتوفير معطيات تساعد المصالح المختصة على متابعة تطورات العرض والطلب، خاصة خلال الفترات التي تعرف انتقال المنتجات من الحقول إلى الأسواق بكميات كبيرة.

وتأتي هذه العملية في سياق الجهود الرامية إلى ضمان وفرة المواد الفلاحية الأساسية في الأسواق والمساهمة في حماية القدرة الشرائية للمستهلك، من خلال تسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق الجهوية وتقليص الاختلالات التي قد تؤثر في الأسعار.

وتكتسي البطاطا أهمية خاصة ضمن سلة استهلاك الأسر الجزائرية، ما يجعل ضمان وفرتها وانتظام تموين الأسواق بها من الملفات التي تحظى بمتابعة مستمرة من مختلف المصالح المعنية.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
mercredi 09 septembre 2026 17:15

Aïn Temouchent

Production de plus de 300.000 qx de tomates de saison

AIN TEMOUCHENT - La wilaya d'Aïn Temouchent a réalisé, au cours de la campagne agricole en cours, une production de plus de 300.000 quintaux (qx) de tomates de saison, a-t-on appris, mercredi, auprès des services agricoles de la wilaya.

Une production de plus de 300.000 quintaux de tomates de saison a été réalisée sur une superficie de 480 hectares, répartie à travers l'ensemble des communes de la wilaya, a indiqué le chef du service des statistiques et des enquêtes économiques à la direction des Services agricoles, Abdeljalil Bouhadjar.

La superficie totale consacrée à la culture de la tomate s'est élevée à 900 hectares dans la wilaya, durant l'année en cours, a précisé le même responsable.

La production annuelle de tomates au cours de la campagne agricole actuelle a atteint 450.000 quintaux, dont 300.000 quintaux de tomates de saison. Cette filière agricole maintient ainsi ses niveaux de production annuels, tout en conservant sa qualité remarquable, selon la même source.

Le climat favorable qui caractérise plusieurs zones agricoles d'Aïn Temouchent contribue au succès de la culture de la tomate tout au long de l'année. Il participe également de manière significative à la stabilité des niveaux de sa production dans la wilaya, a-t-on souligné.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 05

الطماطم الصناعية

إنتاج 2 مليون و 130 ألف قنطار

تم خلال حملة جني الطماطم الصناعية للموسم الفلاحي 2025 – 2026 بولاية قالمة ، تحقيق إنتاج كلي وصل إلى 2 مليون و130 ألف قنطار وجهت كميات كبيرة منها نحو مصانع التحويل ، حسبما علم من مدير المصالح الفلاحية . وأوضح رشيد رحامنية ، بأن هذه الكمية المنتجة من الطماطم الصناعية خلال الموسم الحالي تعادل ما تم إنتاجه في الموسم السابق مما يعزز محافظة الشعبة على التطور الكبير الذي عرفته على مدار السنوات الأخيرة . وأفاد المسؤول نفسه بأن الكميات المنتجة من الطماطم الصناعية خلال الموسم الجاري تم تحقيقها بعد جني المحصول في المساحات الكلية التي سبق غرسها في بداية الموسم والمقدرة بـ 2. 661 هكتارا ضمن هذه الشعبة الفلاحية المتوزعة عبر مختلف بلديات الولاية .

وذكر رحامنية بأن هذه الكميات المنتجة من الطماطم الصناعية بالولاية خلال حملة الجني التي دامت في الفترة الممتدة من بداية جويلية وإلى غاية نهاية أوت الماضيين سمحت بتحقيق معدل مردود ولائي قدر بـ 830 قنطارا في الهكتار الواحد .

وحسب ذات المتحدث فإن ما يزيد عن 1 مليون و700 ألف قنطار من الكمية الإجمالية المنتجة من الطماطم الصناعية خلال حملة الجني الأخيرة تم توجيهها نحو 12 مصنع تحويل لإنتاج الطماطم المصبرة من بينها 5 وحدات متواجدة بإقليم الولاية متوزعة على بلديات بوعاتي محمود ، الفجوج ، بلخير ، بومهرة أحمد ، عين بن بيضاء والوحدات الأخرى المتواجدة بالولايات المجاورة خاصة عنابة ، سكيكدة والطارف في حين تم طرح كميات أخرى من الطماطم في السوق المحلية للاستهلاك .

ق.م/وأج

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie
Page: 06

EL-OUED

Près de 35.000 ha consacrés à la pomme de terre d'arrière-saison

Près de 35.000 hectares seront consacrés à la culture de la pomme de terre d'arrière-saison à El-Oued, avec une production prévue de plus de 12 millions de quintaux. Près de 35.000 hectares de terres vont être cultivées de pomme de terre d'arrière-saison, dans la wilaya d'El-Oued, dans le cadre d'une campagne qui a débuté cette semaine, selon la Chambre locale de l'Agriculture. Cette superficie, similaire en termes d'étendue à celle cultivée l'an dernier, représente 35% de la superficie agricole globale exploitée cette saison, qui est de l'ordre de 100.000 ha, a indiqué, hier, le président de la Chambre agricole, Djelloul Othmani. La culture de la pomme de terre se concentre en grande partie dans 4 communes (Hassi-Khelifa, Ouermas, Taghezout et Reguiba), qui disposent, chacune, au regard de leur potentialités, d'un marché national de commercialisation de ce produit agricole de large consommation. La wilaya d'El-Oued vient en tête des wilayas du pays productrices de pomme de terre, avec une part de 40% de la production nationale, et qui constitue aussi 60% de la production végétale de la wilaya. Elle compte aussi plusieurs variétés de pomme de terre, avec un rendement moyen de 300 à 350 quintaux à l'hectare, et une prévision de production de plus de 12 millions de quintaux cette saison.

الصفحة:05
الحوار
EL HIWAR

باتنة: تجميع 670 ألف قنطار من الحبوب بمخازن تعاونية الحبوب والبقول الجافة

تم تجميع 679 ألف قنطار من محصول الحبوب للموسم الفلاحي الجاري على مستوى مخازن تعاونية الحبوب والبقول الجافة بولاية باتنة إلى حد الآن، حسبما استفيد من مدير هذه التعاونية.

وأوضح السيد رياض بعاسو، بأن هذه الكمية من المحصول تم تجميعها على مستوى 18 نقطة مخصصة لهذا الغرض عبر مختلف مناطق الولاية، لاسيما تلك المعروفة بإنتاج الحبوب، مردفا بأن عملية استقبال المنتوج مازالت متواصلة في ظروف تنظيمية محكمة وبمرافقة من السلطات المحلية.

وأفاد المتحدث نفسه بأنه تم توفير كل الإمكانات المادية والبشرية لإنجاح هذه العملية، واستقبال المحصول الذي يتميز محليا هذه السنة بالوفرة مقارنة بالمواسم الفلاحية الفارطة في ظروف ملائمة.

وأكد مدير تعاونية الحبوب والبقول الجافة أن حملة تحسيسية واسعة النطاق قد تم إطلاقها مؤخرا، بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية ممثلة في الأقسام والفروع الفلاحية عبر دوائر الولاية، لحث باقي الفلاحين الذين استفادوا من البذور ولم يسلموا بعد منتوجهم من الحبوب على توجيهه إلى نقاط التجميع بغية تحويله إلى مخازن التعاونية.

وكانت قدرات تخزين الحبوب بولاية باتنة قد تعززت في السنتين الأخيرتين باستلام خمسة "5" مراكز جوارية مخصصة لهذا الغرض، بسعة إجمالية تقدر بـ250 ألف قنطار.

وساهمت المخازن الجديدة التي دخلت كلها حيز الاستغلال من رفع طاقة تخزين هذه المادة الإستراتيجية عبر الولاية من 949 ألف قنطار إلى 1 مليون و199 ألف قنطار حاليا، وذلك في انتظار استلام صومعة تخزين الحبوب الجاري إنجازها بوتيرة متسارعة ببلدية المعذر، والتي تقدر سعتها بـ1 مليون قنطار.

مجال التعاون الثنائي
Area of bilateral cooperation

الأربعاء 9 سبتمبر,2026 15:19

شركات أميركية تتجه إلى الجزائر.. 3 مواعيد اقتصادية وقطاعات ثقيلة على الطاولة

أكرم مسعود

3محطات اقتصادية كبرى يبرمجها مجلس الأعمال الأميركي–الجزائري بين 15 أكتوبر و30 نوفمبر 2026، تشمل منتدى للطاقة في لويزيانا وبعثة لمتعاملين زراعيين جزائريين إلى جورجيا ثم أول منتدى أعمال جزائري–أميركي وبعثة تجارية متعددة القطاعات إلى الجزائر، في وقت بلغت فيه المبادلات السلعية بين البلدين 3.5 مليارات دولار خلال 2025.

وتكشف الأجندة المحينة لمجلس الأعمال الأميركي–الجزائري «USABC» انتقال التعاون الثنائي خلال الربع الأخير من 2026 إلى مرحلة اللقاءات القطاعية المباشرة بين الشركات، مع تركيز خاص على الطاقة والغاز الطبيعي المسال والزراعة والمناجم والسيارات والبتروكيماويات والصناعات الغذائية والصحة والدواء.

وبحسب البرنامج المنشور على الموقع الرسمي للمجلس، تبدأ التحركات بمنتدى الطاقة الأميركي–الجزائري في 15 أكتوبر، قبل تنظيم بعثة تجارية عكسية لمزارعين ومتعاملين جزائريين من 20 إلى 22 أكتوبر، ثم بعثة شركات أميركية إلى الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر بالشراكة مع مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري.

في المقابل، يؤكد التقويم إلغاء بعثتين كانتا مدرجتين ضمن برنامج 2026، تتعلق الأولى بالصناعات الصيدلانية ومعرض «BIO» في سان دييغو، والثانية بتقنيات التصنيع ومعرض «IMTS» في شيكاغو، ما يستوجب استبعادهما من قائمة الفعاليات المقبلة.

منتدى الطاقة يضع الغاز والاستثمار على طاولة لويزيانا

تُفتتح الأجندة بمنتدى الطاقة الأميركي–الجزائري المقرر في 15 أكتوبر 2026 بمدينة ليك تشارلز في ولاية لويزيانا، بالتزامن مع قمة "America LNG Summit" المتخصصة في صناعة الغاز الطبيعي المسال. ويضع اختيار لويزيانا المنتدى في قلب أحد أهم مراكز صناعة الغاز الأميركية، بما يشمل منشآت التسييل والتصدير وشركات الهندسة والخدمات النفطية والتجهيزات والتكنولوجيا. ويتيح اللقاء عرض فرص الاستثمار الجزائرية أمام المؤسسات الأميركية العاملة في الاستكشاف والإنتاج والغاز الطبيعي المسال والبتروكيماويات وخدمات الحقول، إلى جانب بحث الشراكات التقنية مع سوناطراك ومؤسسات الطاقة الجزائرية.

وتأتي المحطة في مرحلة تشهد تنامي اهتمام شركات أميركية بالسوق الجزائرية، خصوصًا في مجال المحروقات غير التقليدية وتطوير الحقول وتقنيات رفع الإنتاج وخفض الانبعاثات. وكان مجلس الأعمال قد أشار، خلال لقاء نظم في واشنطن في ماي 2026، إلى مشروع شركة «شيفرون» المتعلق بالطاقة غير التقليدية بالتعاون مع سوناطراك، ضمن الملفات الجديدة في العلاقة الاقتصادية.

كما يحتفظ قطاع الطاقة بالحصة الرئيسية من الصادرات الجزائرية إلى الولايات المتحدة، بينما توفر الشركات الأميركية تجهيزات وخدمات هندسية وتقنيات متقدمة لمشروعات النفط والغاز والكهرباء.

ووفق مكتب الممثل التجاري الأميركي، بلغت قيمة المبادلات السلعية بين الجزائر والولايات المتحدة نحو 3.5 مليارات دولار خلال 2025.

وارتفعت الصادرات الأميركية إلى الجزائر بنسبة 25.9% إلى 1.3 مليار دولار، بزيادة قدرها 262.9 مليون دولار مقارنة بعام 2024.

في المقابل، بلغت واردات الولايات المتحدة من الجزائر 2.2 مليار دولار، بانخفاض 9.2%، لتسجل واشنطن عجزًا تجاريًا سلعيًا بقيمة 959.3 مليون دولار، متراجعًا بنسبة 33.7% على أساس سنوي. مكتب الممثل التجاري الأميركي

وبلغت تجارة الخدمات بين البلدين 428 مليون دولار خلال 2025، منها 326 مليون دولار صادرات خدمات أميركية إلى الجزائر و102 مليون دولار واردات، ما منح الولايات المتحدة فائضًا في تجارة الخدمات قدره 223 مليون دولار.

بعثة زراعية جزائرية إلى جورجيا من 20 إلى 22 أكتوبر

تتمثل المحطة الثانية في بعثة تجارية عكسية لمزارعين ومستثمرين جزائريين إلى معرض«Sunbelt Agricultural Expo» ، المقرر من 20 إلى 22 أكتوبر 2026 في مدينة مولتري بولاية جورجيا.

ويعد المعرض منصة لعرض المعدات والآلات الزراعية وأنظمة الري وتربية المواشي وتقنيات الأعلاف والبذور والزراعة الدقيقة، إلى جانب حلول إدارة المزارع وتخزين المحاصيل وتحويل المنتجات الفلاحية.

ويستهدف البرنامج ربط المتعاملين الجزائريين مباشرة بالمصنعين والموردين الأميركيين، والاطلاع على التقنيات القابلة للاستخدام في المشروعات الزراعية الكبرى التي تنفذها الجزائر، خصوصًا في الجنوب.

ويشير البرنامج المفصل للمجلس إلى امتداد مهمة الوفد الزراعي خلال الفترة من 19 إلى 25 أكتوبر، فيما تُعقد فعاليات المعرض الأساسية من 20 إلى 22 أكتوبر. مجلس الأعمال الأميركي–الجزائري

ويكتسب التعاون الزراعي وزنًا متزايدًا ضمن العلاقات الاقتصادية، في ظل توجه الجزائر نحو توسيع المساحات المسقية ورفع إنتاج الحبوب والحليب واللحوم والأعلاف وتقليص فاتورة الواردات الغذائية.

وكان مجلس الأعمال قد أدرج مشروع «بلدنا» لإنتاج الحليب ضمن المشروعات الرئيسية المطروحة في العلاقات الثنائية، مشيرًا إلى احتياجات المشروع من الأبقار والتجهيزات والخدمات الزراعية الأميركية. وذكر المجلس أن المشروع يرتبط باستقدام نحو 35 ألف بقرة من الولايات المتحدة، وفق ما ورد في تقريره عن اجتماع رجال الأعمال والسفراء المنظم في واشنطن خلال ماي 2026.

ولا تقتصر قيمة البعثة على شراء المعدات؛ إذ يمكن أن تشمل المحادثات خدمات التكوين والصيانة ونقل التقنيات، وتطوير الأعلاف، والصحة الحيوانية، وأنظمة التتبع، وحلول الاقتصاد في المياه والطاقة.

أول منتدى أعمال بالجزائر يغطي الطاقة والمناجم والسيارات

تختتم أجندة 2026 بتنظيم بعثة تجارية أميركية إلى الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر، بالتزامن مع أول منتدى أعمال جزائري–أميركي ينظمه مجلس «USABC»بالشراكة مع مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري.«CREA»

وبحسب مجلس الأعمال، سيشمل البرنامج لقاءات بين المؤسسات وعروضًا قطاعية واجتماعات مع عدد من الوزارات والهيئات الحكومية، إلى جانب متعاملين اقتصاديين جزائريين وأميركيين.

وتغطي الأجندة الطاقة والمحروقات والمناجم والسيارات والبتروكيماويات والزراعة والصناعات الغذائية والتجزئة والصحة والصناعة الصيدلانية والسياحة، ما يجعلها أوسع محطة اقتصادية ثنائية مبرمجة خلال 2026.

وحدد المجلس مركز المؤتمرات الدولي بالجزائر ونادي الجيش في بني مسوس موقعين للفعاليات والاجتماعات المبرمجة، كما أدرج عروضًا جانبية لمحافظ منتجات شركات أميركية عاملة في الصناعات الدفاعية.

وأوضح «USABC» أن المنتدى سيُنظم تحت رعاية رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. غير أن هذه الصيغة وردت في إعلان المجلس الأميركي، ولم يصدر ضمن المعطيات المتاحة إعلان جزائري رسمي منفصل يؤكد تفاصيل الرعاية أو البرنامج النهائي.

ومن المقرر أن تتضمن المهمة اجتماعات مع مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري وقطاعات المحروقات والمناجم والطاقة والزراعة والسياحة والصحة والصناعة الصيدلانية، إلى جانب لقاءات ثنائية لمطابقة احتياجات المؤسسات الجزائرية مع عروض الشركات الأميركية. تفاصيل المنتدى والبعثة

وتعكس تعددية القطاعات المستهدفة محاولة لتوسيع العلاقات خارج تجارة المحروقات والسلع، والانتقال إلى الاستثمار والإنتاج المحلي ونقل التكنولوجيا والمناولة والخدمات ذات القيمة المضافة.

غير أن تنفيذ البرنامج الفعلي سيُقاس بعدد الشركات المشاركة، ونوعية المشروعات التي ستُعرض، وحجم الاجتماعات الثنائية، والاتفاقات أو مذكرات التفاهم التي قد تُوقّع خلال المنتدى.

بعثتان ملغاتان خارج برنامج 2026

تُظهر أجندة مجلس الأعمال بوضوح إلغاء البعثة الجزائرية العكسية الخاصة بالصناعة الصيدلانية، التي كان مقررًا تنظيمها في بوسطن وسان دييغو بالتزامن مع معرض .«BIO» كما أُلغي برنامج مشاركة صناعيين جزائريين في معرض تقنيات التصنيع«IMTS» ، الذي كان مقررًا من 14 إلى 19 سبتمبر 2026 في شيكاغو، بالشراكة مع مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري.

وكان برنامج «IMTS» يستهدف مجالات التصنيع المتقدم والروبوتات والأتمتة والذكاء الاصطناعي والرؤية الآلية وأنظمة التحكم، إلا أن صفحة الحدث تحمل حاليًا إشارة صريحة إلى إلغائه. إعلان إلغاء بعثةIMTS

وبذلك تنحصر الفعاليات المؤكدة المتبقية، وفق التقويم المنشور حتى 9 سبتمبر، في منتدى الطاقة يوم 15 أكتوبر، والبعثة الزراعية من 20 إلى 22 أكتوبر، ومنتدى الأعمال والبعثة التجارية إلى الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر.

رابط دائم: **https://tdms.cc/0sha0**

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

Algérie 360°
Informations et actualités sur l'Algérie en temps réel

9 septembre 2026 à 13:453

Son prix passe sous la barre des 200 DA/kg : récolte exceptionnelle de pommes dans cette wilaya

Par :Amina Aouadi

La wilaya de Khenchela s'apprête à conclure une campagne agricole remarquable pour la filière arboricole. Malgré quelques aléas climatiques printaniers, les volumes récoltés confirment le statut de la région comme premier bassin producteur de pommes à l'échelle nationale.

Selon les prévisions de la Direction des services agricoles (DSA) et les estimations des professionnels de la région, la production globale devrait frôler ou dépasser la barre des **1,8 à 2 millions de quintaux** au titre de la saison 2025/2026.

Cette performance repose sur l'extension continue des superficies cultivées, qui atteignent désormais près de 9 000 hectares répartis sur 11 communes, dont plus de 5 000 hectares en phase de pleine production.

De nouveaux investisseurs venus de wilayas comme Batna, Blida ou Alger rejoignent régulièrement le secteur, attirés par le potentiel des communes de **Remila, El Hamma et Tamza.**

L'embellie observée s'explique également par l'amélioration des rendements, atteignant jusqu'à **420 quintaux à l'hectare** pour certaines variétés précoces.

Toutefois, la campagne n'a pas été totalement exempte de difficultés. Les épisodes de grêle survenus en avril et mai ont causé des dégâts ponctuels, un impact accentué par le manque de filets de protection chez la majorité des exploitants.

Effervescence sur les marchés et pression sur les cours

Sur le terrain, l'abondance de la récolte se fait sentir immédiatement sur l'offre et les prix. Au marché à vocation nationale de **Bouhmama**, épicentre de la filière, les transactions battent leur plein.

L'arrivée massive des cargaisons a entraîné une baisse significative des cours, passés sous le seuil des **200 DA le kilogramme pour plusieurs variétés**.

Cette nette baisse profite directement aux consommateurs, qui renouent massivement avec le fruit depuis le début du mois de septembre.

Pour couler leurs stocks, de nombreux arboriculteurs sillonnent également les wilayas de l'Est et les marchés hebdomadaires pour proposer leurs produits en vente directe.

Parallèlement, l'achat sur pied reste très sollicité, de nombreux mandataires et commerçants effectuant leurs transactions directement dans les vergers.

Le défi crucial du stockage et de l'irrigation

Alors que la cueillette des variétés tardives se poursuit jusqu'à la **fin septembre et le début du mois d'octobre**, l'enjeu majeur réside désormais dans la gestion post-récolte.

Pour éviter la saturation des marchés et préserver la rentabilité des exploitations, la disponibilité de chambres froides et de modules de conditionnement s'impose comme une priorité.

Les acteurs locaux plaident pour le renforcement des capacités de stockage frigorifique et l'émergence d'une véritable industrie de transformation agroalimentaire locale afin de valoriser les surplus.

Sur le plan de la ressource en eau, les pouvoirs publics accentuent leur soutien pour sécuriser l'approvisionnement des vergers.

Les programmes en cours prévoient le forage de puits profonds, la généralisation du goutte-à-goutte et la distribution de bassins de stockage plastifiés, dont ont déjà bénéficié une centaine d'agriculteurs.

À terme, la mise en service du barrage d'Oued Lazrek à Bouhmama devrait apporter une réponse pérenne aux besoins d'irrigation de ce pôle arboricole majeur.

LE JEUNE INDEPENDANT

Page 04

AGRITECH EXPO 2026

L'agriculture intelligente à l'honneur

L'INNOVATION agricole sera au cœur de la 4e édition du Salon international de l'investissement agricole et de la technologie, AGRITECH EXPO, prévue du 13 au 15 octobre à Annaba, avec le Tchad comme invité d'honneur. Cette manifestation, qui va réunir 120 exposants, accueillera, pour la première fois, un challenge national des technologies agricoles et un programme d'accompagnement destiné aux porteurs de projets, en vue de favoriser l'émergence de solutions qui sont à même de contribuer à une agriculture plus intelligente et durable.

Organisé sous le thème «Des solutions innovantes pour renforcer une production agricole et animale durable», cet événement est devenu un rendez-vous annuel majeur du secteur visant à confirmer la position de l'Algérie comme destination prometteuse pour les investissements agricoles. La manifestation réunira des acteurs économiques, des experts et des investisseurs algériens et étrangers, avec, pour cette édition, une place particulière accordée aux nouvelles technologies et aux innovations agricoles.

Pour la première fois, le Salon sera l'occasion de présenter les dernières avancées technologiques dans le domaine agricole et de favoriser de nouvelles opportunités de partenariat et de coopération internationale. Cette orientation s'inscrit dans le mouvement mondial vers une agriculture intelligente et un développement durable, en cohérence avec l'engagement du président de la République vis-à-vis de la modernisation du secteur agricole et avec le plan d'action du ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, selon les organisateurs.

L'objectif est également de contribuer au soutien de l'économie nationale et à l'accompagnement de la vision prospective visant à renforcer la sécurité alimentaire.

Cette quatrième édition intervient dans un contexte marqué par une dynamique croissante du secteur agricole algérien. Elle entend notamment mettre en valeur les potentialités nationales et ouvrir de nouvelles perspectives d'investissement, tout en accordant une attention particulière aux start-up et à l'innovation. Un espace spécifique sera ainsi réservé aux start-up, leur permettant de présenter leurs solutions et leurs projets. Le Salon accueillera également, pour la première fois, un challenge national des technologies agricoles, destiné aux étudiants et aux porteurs de projets innovants dans le secteur. Cette initiative vise à stimuler l'innovation et à accompagner les projets susceptibles de contribuer au développement de ce secteur stratégique.

Un programme intensif d'accompagnement sera également proposé aux porteurs de projets. Il comprendra des séances de mentorat ainsi que des ateliers pratiques consacrés au développement des modèles économiques, au financement et au marketing.

La transition vers une agriculture durable constitue, par ailleurs, un axe spécifique de cette édition. Des conférences consacrées aux défis environnementaux, à la sécurité alimentaire et à l'adaptation aux changements climatiques seront organisées avec la participation d'experts nationaux et internationaux. A travers son programme de conférences et les différents challenges prévus, le Salon international de l'agriculture d'Annaba ambitionne de mettre en lumière le rôle stratégique du secteur agricole dans l'économie nationale.

La manifestation permettra notamment de souligner l'importance de l'agriculture comme levier de développement économique, mais aussi son rôle dans l'accroissement de la production et le développement des chaînes de valeur.

Ce rendez-vous international constitue également une plate-forme d'échange d'expériences et de savoir-faire. Les participants pourront présenter leurs expériences et leurs innovations, avec un intérêt particulier porté à l'intégration des technologies modernes et des techniques avancées dans les activités agricoles.

L'accompagnement des agriculteurs et des producteurs figure également parmi les objectifs de cette édition. Il s'agit notamment de contribuer à l'amélioration de leur productivité et au développement des méthodes de culture et de production, avec pour finalité de renforcer la sécurité alimentaire nationale et les capacités d'exportation.

Rim Boukhari

المساهمات
Contributions

Algérie 360°
Informations et actualités sur l'Algérie en temps réel
9 septembre 2026 à 11:283

En finir avec la spéculation et les pénuries : l'État mise tout sur un nouveau verrou numérique

Par :Lynda Ait Amedjkane

Face aux perturbations des approvisionnements et aux hausses injustifiées des prix, l'État accélère la cadence. Le ministère du Commerce et le Haut-commissariat à la Numérisation préparent un système unifié inédit. Découvrez les détails de cette nouvelle stratégie de régulation.**Suivre Algérie 360° sur Google Actualités**

L'époque où l'incertitude planait sur la disponibilité des produits essentiels touche à sa fin. Face aux **perturbations récurrentes des approvisionnements et aux hausses injustifiées des prix qui pèsent sur le pouvoir d'achat**, les autorités prennent le taureau par les cornes. Une transformation profonde des mécanismes de contrôle s'opère dans les coulisses de l'administration. En unissant la force du numérique à la gestion commerciale, le gouvernement veut verrouiller le circuit de distribution national.

Dimanche dernier à Alger, une étape décisive a été franchie. Les services du ministère du Commerce intérieur et du Haut-commissariat à la Numérisation ont tenu leur deuxième réunion de travail en l'espace de quelques jours. Sous la direction conjointe de Meriem Benmouloud et d'Amel Abdellatif, cette rencontre vise à concrétiser **un mécanisme numérique unifié pour la régulation du marché.** Concrètement cela consiste à créer un réseau d'information interconnecté pour suivre les stocks, évaluer la demande. Et, ainsi, anticiper les tensions avant qu'elles ne se traduisent par des étagères vides dans les magasins.

La régulation du marché à l'ère des données numériques interconnectées

Ce nouveau dispositif repose sur le principe de l'interconnexion administrative. Les deux départements ministériels travaillent à « *l'intégration entre les différents secteurs et* ***l'identification des sources de données*** *et des mécanismes de leur production et mise à jour.* Pour en garantir la fiabilité et la cohérence », comme l'indique un communiqué officiel publié à l'issue des travaux.

Pour éviter les failles du passé, chaque intervenant dans la chaîne de distribution aura un rôle bien défini. Cette répartition des responsabilités garantira l'exactitude des **informations collectées auprès des producteurs, des importateurs et des distributeurs.** La centralisation des données permettra aux décideurs d'avoir une vision globale de l'état des stocks sur l'ensemble du territoire national.

Marché national : un suivi précis pour contrer la spéculation et garantir l'approvisionnement

Lors des échanges, Meriem Benmouloud et Amel Abdellatif ont insisté sur « *la nécessité de poursuivre les efforts de coordination. Afin de parachever le processus de mise en place de ce* ***système numérique national unifié*** ». Ce dispositif doit assurer « *un suivi précis et en temps réel de la traçabilité des produits de large consommation. Et garantir ainsi une évaluation fiable et globale. À même de soutenir la prise de décision et de renforcer l'efficacité de la régulation et de l'approvisionnement du marché national* ».

Concrètement, cette plateforme unifiée **remplacera les méthodes traditionnelles par des recoupements automatisés de données.** En croisant les chiffres des différents ministères et organismes publics, les services de contrôle détecteront immédiatement les anomales, les rétentions de stocks ou les ruptures injustifiées.

Enfin, ce déploiement technologique apporte **une solution concrète à des décennies de régulation réactive**. En passant d'une gestion dans l'urgence à une anticipation basée sur l'analyse de données fiables, l'État se dote des moyens nécessaires pour stabiliser les prix et sécuriser la table des ménages algériens.

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie
Page: 03

LA CONJONCTURE

Par R. N.

Production nationale : le président Tebboune instruit le gouvernement d'équiper les grands projets par l'entreprise algérienne

L'heure n'est plus aux demi-mesures. Lors de la réunion du Conseil des ministres qu'il a présidée dimanche, le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, a donné une instruction ferme : augmenter la production des sociétés et entreprises nationales pour répondre aux besoins d'équipement des grandes infrastructures du pays. Selon le communiqué du Conseil des ministres, le chef de l'Etat a "instruit le Gouvernement de prendre immédiatement les mesures nécessaires afin que les sociétés et entreprises nationales contribuent effectivement à augmenter la production à tous les niveaux". L'objectif est double : couvrir les besoins liés aux grands chantiers en biens et services, et "poursuivre la consolidation de l'économie nationale en s'éloignant davantage d'une politique d'importation non étudiée et sans objectif". Routes, chemins de fer, barrages, hôpitaux, logements, zones industrielles : l'Algérie est engagée dans un vaste programme d'investissements publics. Pendant longtemps, une part importante des équipements et des intrants était importée, faute de capacités locales suffisantes.

Le président Tebboune veut inverser cette logique. Il s'agit désormais de faire de l'entreprise nationale le fournisseur prioritaire de ces projets structurants. Ciment, acier, câbles, équipements électriques, mobilier, matériaux de construction, services d'ingénierie et de maintenance : la commande publique doit devenir un levier direct de montée en charge de la production locale.

Cette orientation vise à créer un cercle vertueux. Les grands projets tirent la demande, les entreprises augmentent leurs capacités, elles créent des emplois, elles investissent dans la modernisation, et l'économie nationale gagne en résilience. Le communiqué insiste sur la nécessité de "s'éloigner davantage d'une politique d'importation non étudiée et sans objectif". Le message est clair : l'importation ne doit plus être un réflexe. Elle doit rester l'exception, réservée aux produits et technologies que l'Algérie ne produit pas encore.

Pour cela, le gouvernement est appelé à agir rapidement. Il lui revient d'identifier les goulets d'étranglement, de faciliter l'accès au foncier industriel, aux devises pour l'acquisition d'équipements, et d'alléger les procédures administratives. Il s'agit aussi de garantir la qualité et les délais, deux conditions indispensables pour que les entreprises nationales puissent tenir leur place face à la concurrence étrangère. Le renforcement des cahiers des charges et la préférence nationale dans les marchés publics devraient également accompagner cette dynamique.

Augmenter la production ne suffit pas. Il faut aussi augmenter les capacités. Cela passe par l'investissement dans de nouvelles lignes, la sous-traitance, le transfert de technologie et la formation. Les entreprises publiques ont un rôle moteur à jouer, mais le secteur privé est tout aussi concerné. Les PME et les micro-entreprises peuvent s'insérer comme fournisseurs de second rang et bénéficier des retombées des grands projets. L'enjeu est de bâtir une base industrielle solide, capable non seulement de répondre à la demande intérieure, mais aussi de préparer l'export. Un marché national solvable et régulier est le meilleur banc d'essai avant la conquête des marchés africains. Au-delà de l'aspect technique, l'instruction présidentielle s'inscrit dans une vision plus large : celle d'une économie nationale consolidée, moins dépendante des hydrocarbures et des importations.

En orientant la commande publique vers la production locale, l'Etat sécurise ses investissements, préserve les devises et ancre la valeur ajoutée sur le territoire. Il envoie aussi un signal fort aux investisseurs : l'Algérie compte d'abord sur ses propres forces. La réussite de cette orientation dépendra de la réactivité du gouvernement et de la capacité des entreprises à se mettre au niveau des exigences des grands projets. Délais, qualité, prix et service après-vente seront les critères qui feront la différence. Avec cette instruction, le président Tebboune fixe le cap : équiper l'Algérie avec le "Made in Algeria". Une manière de transformer les grands chantiers nationaux en véritables accélérateurs de croissance pour l'entreprise nationale.

R.N.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 7-6-5

استرجاعها وتحسينها وتقديم الأنسب منها لمواجهة تغيرات مناخية غير مسبوقة

البذور.. المعركة القادمة لأمن غذائي مستدام

قطعت الفلاحة خلال السنوات الأخيرة أشواطا مهمة، مدفوعة بإجراءات ودعم عمومي مكّنا القطاع من توسيع الإنتاج وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني. ومع ما تحقق في شعبة الحبوب، تتجه الأنظار اليوم إلى معركة حماية الموروث الوراثي للنباتات واستثماره علميا، في ظل مناخ يتسم بتراجع الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتزايد الحاجة إلى أصناف أكثر قدرة على التأقلم.

رشيدة ديوب

● تتوفر الجزائر على رصيد مهم من أصناف الحبوب المسجلة والمعتمدة، فيما أصبح ملف البذور يحظى باهتمام متزايد من خلال إنشاء البنك الوطني للبذور سنة 2022، والعمل على تفعيل بنك الجينات، إلى جانب دور المعاهد والمخابر والجامعات في الحفظ والتوثيق والانتقاء والتحسين الوراثي. ولا يتعلق الأمر بالتخزين فقط، بل بتحويل الرصيد الوراثي إلى قاعدة للبحث وإنتاج أصناف تستجيب لاختلاف المناطق والظروف المناخية وتحديات الأمراض والجفاف.

وتفرض التحولات المناخية ربط المحافظة على البذور بالبحث العلمي، لأن حفظ الصنف لا يكتمل بمجرد تخزينه، وإنما يتطلب إكثاره وتجديده ودراسة خصائصه واختبار قدرته على التكيف، ثم إدماج النتائج في منظومة إنتاج البذور. ومن هنا تبرز أهمية التنسيق بين قطاعي الفلاحة والتعليم العالي، والمعاهد المتخصصة، والجامعات، والمخابر، والمنتجين، حتى تتحول الجهود المتفرقة إلى مسار وطني متكامل..

وقد سجل البحث الزراعي مؤخرا نتائج لافتة، من بينها تسجيل ستة أصناف جديدة من القمح الصلب والشعير في الفهرس الرسمي للأصناف، هي غورايا وإيثري وإيتيج في القمح الصلب، وثيزيري وحبيبة وثافات في الشعير. ويعكس تسجيلها أهمية البحث الجامعي في توفير أصناف جديدة، غير أن القيمة العملية لأي صنف تظل مرتبطة بخصائصه الميدانية، وقدرته على تحقيق مردودية مستقرة وجودة ملائمة في ظروف زراعية مختلفة.

وتبقى المعركة المقبلة مرتبطة أيضا بجرد البذور المحلية الموجودة لدى الفلاحين، وتوثيقها، وتحديد خصائصها ومناطق انتشارها، ثم إدراج ما يستحق الحفظ ضمن منظومة وطنية للموارد الوراثية. كما تحتاج هذه المنظومة إلى مخابر مجهزة، وكفاءات متخصصة، وآليات دقيقة لمراقبة الجودة، وشراكات علمية تسمح بالاستفادة من التجارب الدولية ونقل التكنولوجيا دون التفريط في الرصيد المحلي.

وتحتاج هذه السياسة إلى مؤشرات لقياس أثر الأصناف الجديدة، تشمل المردودية واستهلاك المياه والاستقرار في ظروف الجفاف، مع متابعة نتائج التجارب قبل تعميمها. ويظل توثيق مصدر المعلومة ورقم وتاريخ اعتماد الصنف ضروريا، حتى يكون النقاش بشأن السيادة الغذائية قائما على بيانات موثقة.

وبين بنك البذور وبنك الجينات والبحث العلمي، تتشكل ملامح سياسة يفترض أن تجعل من البذور أداة للإنتاج المستدام لا مجرد مدخل زراعي. فالرهان الحقيقي هو الانتقال من حفظ ما هو موجود إلى تطوير أصناف جديدة، قادرة على مواجهة الجفاف والحرارة والأمراض، وتوفير أساس علمي أكثر صلابة لأمن غذائي مستدام.

ر.د

الخبير والمستشار السابق بوزارة الفلاحة، أحمد مالحة، لـ "الخبر"

"الاستعانة بالخبرة الأجنبية في تحسين البذور الوطنية بعد إحصائها مهم للغاية"

● أكد الخبير والمستشار السابق في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أحمد مالحة، لـ "الخبر"، أن الجزائر قطعت شوطا في إنتاج البذور، مشيرا إلى اعتماد الفلاحة على البذور الوطنية بنسبة 99 بالمائة، مضيفا أن الخطوة المقبلة تتمثل في تعزيز الترسانة العلمية لتطوير هذه البذور وجعلها أكثر ملاءمة للتغيرات المناخية، مع استثمار التكنولوجيا والاستعانة بالخبرة الأجنبية المتخصصة، من أجل ضمان ديمومة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

كثر الحديث عن ضرورة استرجاع البذور القديمة، ما أهمية هذا الإجراء للعملية الزراعية؟

● نحن في الجزائر كانت عندنا بذور قاعدة، بذور قديمة جدا، يعني كان يعتمد عليها الفلاحون منذ عقود، هذه البذور اليوم اختفت وما بقي منها إلا القليل على مستوى الأرياف وعلى مستوى الجبال، لأنها أصبحت لا تعطي، كما يقولون، مردودا أكثر، لذلك الفلاحون توجهوا إلى البذور الجديدة. ولكن تبقى أهمية البذور القاعدة القديمة مهمة من أجل التحسين الوراثي يعني هذه البذور، أهميتها تكمن أنها مصدر بحث للدكاترة وللمخابر في التحسين، وفي إيجاد بذور محسنة تتناسب مع المناخ ومع المناطق، والظرف يتطلب أن تكون عندنا بذور محلية ملائمة للتغير المناخي الذي تعيشه بلادنا في السنوات الأخيرة، يعني تتلائم مع المناخ الجاف، ومع المناطق الصحراوية، وبذور تتحمل الأمراض، وهذا هو التحسين الوراثي.

كيف ننتج البذور اليوم في الجزائر؟

● هناك فلاحون معتمدون من طرف المركز الوطني للمصادقة على البذور والشتائل والنباتات، لأن هذا المركز يتابع الفلاحين خلال الموسم، وهناك فلاحين متخصصين لإنجاز وإنتاج البذور، لأنه ليس بمقدور كل فلاح إنتاج بذور منتقاة ومعالجة ومضمونة، ليقوم المركز بمعالجتها ومتابعتها بدقة، تسلم بعدها إلى الديوان الوطني المهني للحبوب لتوزيعها لاحقا على الفلاحين مع بداية موسم الحرث والبذر.

هل تعتمد الزراعة عندنا على بذور وطنية فقط؟

● اليوم في الجزائر لا نستورد بذور الحبوب، تقريبا 99 بالمائة محلية إلا القليل جدا، يعني استقلنا وربحنا معركة إنتاج البذور في الجزائر، يبقى اليوم أن نهتم بالمعهد الوطني للزراعات الكبرى؛ نهتم به من ناحية الموارد البشرية، ولابد أن نهتم به من الجانب المادي، ومن جانب المخابر، لأن هذه المعاهد تعاني من نقص في الوسائل، والمخابر والباحثين الذين يطورون هذا النوع من البحوث الإستراتيجية، هذه المعاهد لها دور كبير جدا في تطوير الفلاحة، لأنها هي والجامعات يمكن أن تؤدي دورا في البحث عن أصناف وبذور جديدة في الحبوب؛ بذور ربما من مواصفاتها أنها تتحمل الجفاف، وبذور يكون إنتاجها في مدة قصيرة بين 4 و6 أشهر.

ما أهمية بنك البذور في الحفاظ على الأصناف؟

● بنك البذور له أهمية كبيرة في المحافظة الدائمة على البذور، ولابد اليوم أن يكون مؤسسة خاصة تابعة للدولة هي التي تحافظ على البذور وتتابعها، لأن المشكل ليس في إحصاء وتخزين البذور فقط، ولكن المهمة الكبرى اليوم هي كيف نحافظ على حياة البذور وهي مخزنة؟ وهذا يتطلب بحثا وتجديدا في زراعة هذه البذور وتجديد الجينات الخاصة بها، ومخابر متخصصة لذلك، إذا أردنا حقا أن نفكر في بنك البذور، فلا بد أن تكون لدينا نظرة جديدة وإستراتيجية في المحافظة على هذه البذور، لأن أساس الأمن الغذائي في الجزائر اليوم هو بنك البذور والمحافظة على ديمومتها.

ما المطلوب اليوم بعد إبرازك أهمية البذور للمرحلة المقبلة؟

● لا بد اليوم أن نعمل أو نطلق حملة لإحصاء البذور التي ما زالت موجودة في الأرياف؛ سواء للقمح الصلب أو اللين أو الشعير وندخلها في بنك البذور، ونشجع على المحافظة عليها، ونحصيها أين هي ومن هم الفلاحون الذين لديهم هذه البذور حتى يمكن أن نثمنها، وهي التي تكون مصدرا لتخزين البذور ومصدرا للبحث مستقبلا، وهذا موضوع مهم جدا، كما أن الشراكة مع مؤسسات ومخابر دولية أمر مهم أيضا، لتطوير بذور الزراعة في الجزائر، وتطوير بنك البذور، لاسيما وأن هناك دولا تمتلك تجارب سابقة وسبقتنا في هذا المجال، لأن الفلاحة اليوم تطورت وأصبحت تحتاج إلى تكنولوجيات حديثة وتقنيات جديدة، أو ما يسمى بالفلاحة الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا.

حاورته: رشيدة دبوب

بعد وضع بنك البذور حيز الخدمة
بنك الجينات.. ذاكرة الفلاحة الجزائرية

● لا يزال بنك الجينات ينتظر التدشين ووضعه حيز الخدمة، بعد استكمال كل الإجراءات للمشروع الاستراتيجي الذي سيكون ذاكرة الفلاحة الجزائرية، وهو المشروع الذي يكمل مشروع بنك البذور الذي تم تدشينه في سنة 2022. فبنك الجينات ليس مجرد مخبر أو منشأة علمية، فهو ذاكرة الفلاحة الوطنية وأداة إستراتيجية لضمان التنوع البيولوجي وتطوير أصناف جديدة أكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير أصناف جديدة أكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق الأمن الغذائي، وسيلتزم القائمين عليه بالمعايير العالمية المعتمدة في بنوك الجينات.

ويتكون البنك التابع للمعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي من مخابر البحث، على غرار مخبر التكنولوجيا الحيوية وتحسين النباتات (الزراعة المخبرية لنخيل التمر وتطوير أصناف جديدة من الحبوب كالقمح والشعير)، مخبر الانتاج الحيواني للحفاظ على الموارد الوراثية الحيوانية وتثمينها، مخبر التكنولوجيا الغذائية الذي يعمل على جودة زيت الزيتون والسلامة الصحية للأغذية، إضافة إلى مخبر المناخ الحيوي والري الفلاحي الذي يطور تقنيات السقي الذكي. ويضاف هذا المشروع الوطني الذي ينتظر التدشين إلى مشروع آخر لا يقل أهمية؛ وهو بنك البذور الذي أشرف الوزير الأول الأسبق أيمن بن عبد الرحمان على تدشينه في 11 أوت 2022، في إطار مساعي الحكومة الرامية إلى تعزيز وضمان الأمن الغذائي للجزائر، وتصل سعة احتواء هذا البنك، المتواجد بالمركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها بالجزائر، إلى ما يعادل 6.000 سلالة نباتية لمختلف أنواع البقوليات الغذائية والحبوب والمحاصيل الصناعية والعطرية والطبية بالإضافة إلى 20 حاوية للسلالات الحيوانية منها البقر، والماعز، والخرفان.

رشيدة دبوب

رئيس اتحاد المهندسين الزراعيين، منيب اوبيري، لـ "الخبر"

"حماية البذور المحلية وتطويرها لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة وطنية"

● أكد رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين، منيب أوبيري، لـ "الخبر" أن الاستثمار في البذور هو استثمار في مستقبل الجزائر، وأن حماية البذور المحلية ليست مسؤولية قطاع بعينه، بل مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تضافر جهود الدولة والجامعات ومراكز البحث والمهندسين الزراعيين والفلاحين والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني.

وجدد الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين، على لسان رئيسه، دعوته إلى إطلاق برنامج وطني متكامل لحماية وتطوير البذور المحلية والموارد الوراثية النباتية، يكون بنك البذور الوطني أحد أهم ركائزه، ويعتمد على الشراكة بين مختلف الفاعلين، بما يضمن استدامة هذه الثروة الوطنية ويحقق الأمن الغذائي والسيادة الزراعية ويحفظ هذا الارث للأجيال المقبلة.

وعاد المتحدث إلى دور البذور في العملية الزراعية، وقال إنها تمثل الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي؛ فهي ليست مجرد مدخل للإنتاج، بل ثروة وطنية وإستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية والمحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة المنظومة الزراعية الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية والتحديات المستقبلية.

ويثمن الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين الاهتمام المتزايد الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع البذور والموارد الوراثية النباتية، مؤكدا أن حماية البذور المحلية وتطويرها لم تعد خيارا، بل أصبحت ضرورة وطنية، لما تمثله من رصيد وراثي يعكس الهوية الزراعية للجزائر، ويضمن استدامة الإنتاج الزراعي، ويعزز قدرة القطاع على مواجهة آثار التغيرات المناخية والتقلبات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يبادر الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين خلال السنوات الماضية إلى تنظيم حملات وطنية للتوعية والتحسيس بأهمية جمع البذور المحلية وحفظها وتوثيقها وإكثارها، بهدف حماية الأصناف الأصيلة من الاندثار والمحافظة على الموروث الوراثي النباتي الوطني وترسيخ ثقافة صون الموارد الوراثية باعتبارها أحد أهم مقومات الأمن الغذائي.

ويرى الاتحاد أن المرحلة المقبلة تستوجب الانتقال إلى رؤية وطنية متكاملة تقوم على جرد شامل للموارد الوراثية النباتية والبذور المحلية وحمايتها وتوثيقها وتثمينها، مع وضع إستراتيجية وطنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى تضمن حفظ هذا الرصيد الوطني وإكثاره وتطويره وإتاحته للأجيال القادمة، بما يعزز استدامة الموارد الوراثية ويحافظ على التنوع البيولوجي ويضمن استمرارية الإنتاج الزراعي وتحقيق السيادة الغذائية.

كما يدعو الاتحاد، يضيف أوبيري، إلى مواصلة دعم البحث العلمي وبرامج الانتقاء والتحسين الوراثي، وتشجيع إنتاج البذور محليا وتقليص التبعية للاستيراد، بما يسهم في بناء منظومة وطنية متكاملة لإنتاج البذور، قادرة على تلبية احتياجات الفلاحين وتحقيق الأمن الغذائي. ويؤكد الاتحاد كذلك ضرورة تعزيز دور مخابر مراقبة الجودة وتحليل واعتماد البذور، من خلال تزويدها بأحدث التجهيزات والتقنيات وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، بما يضمن مراقبة دقيقة لجودة البذور وحماية السوق الوطنية من البذور غير المطابقة للمواصفات وتعزيز الثقة في المنتوج الوطني.

ويشدد على أهمية دعم المعاهد والمراكز الوطنية المتخصصة في البحث الزراعي وإنتاج البذور، وتمكينها من الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية اللازمة، حتى تضطلع بدورها في تطوير أصناف وطنية عالية الجودة تتلاءم مع مختلف الأقاليم الزراعية في الجزائر وتستجيب لمتطلبات التنمية الزراعية المستدامة والتغيرات المناخية.

رشيدة دبوب

ماذا يحدث إذا اختفت البذور المحلية؟

قد يبدو اختفاء صنف محلي من البذور مسألة محدودة لا تتجاوز فقدان نوع من أنواع النباتات التي اعتاد الفلاحون زراعتها. لكن الأمر، من الناحية العلمية والزراعية، أكثر تعقيدا من ذلك بكثير؛ فالصنف المحلي لا يحمل فقط خصائص ظاهرة يمكن قياسها في الحقل، وإنما يحمل رصيدا وراثيا تراكم عبر أجيال طويلة من التكيف مع البيئة والتربة والمناخ والأمراض والظروف الزراعية السائدة في منطقة معينة.

رشيدة. د

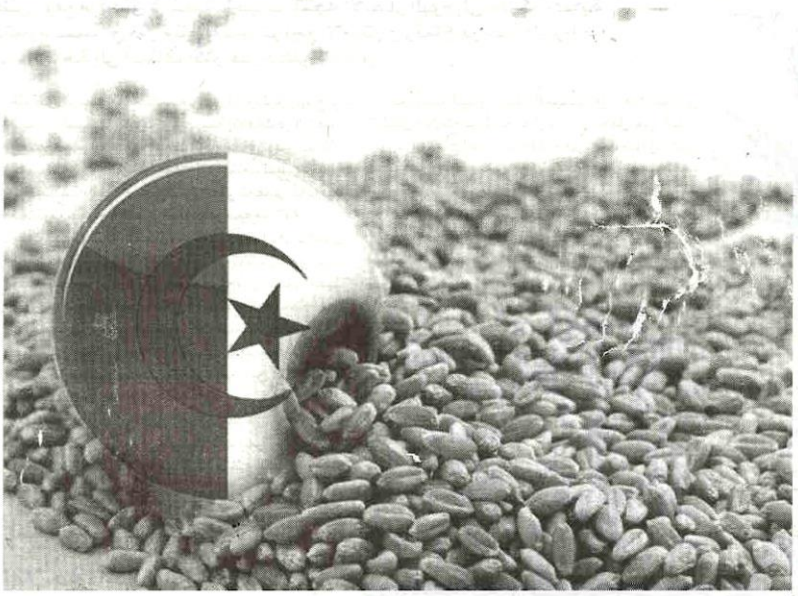

● لهذا السبب، فإن اختفاء صنف قد يعني فقدان صفات وراثية لا يمكن استعادتها بسهولة؛ فقد تكون هناك بذرة ذات مردود متوسط مقارنة بأصناف حديثة، لكنها أكثر تحملا للجفاف، أوأكثر قدرة على التأقلم مع تربة فقيرة، أو تمتلك مقاومة طبيعية لمرض معين.

وقد لا تبدو هذه الصفات ذات قيمة استثنائية في موسم زراعي معين، لكنها قد تصبح شديدة الأهمية عندما تتغير الظروف المناخية أو تظهر مشكلة جديدة في الحقول.

هذه هي المفارقة التي تجعل المحافظة على البذور المحلية جزءا من البحث عن حلول للمستقبل؛ فالباحث لا يبحث بالضرورة عن الصنف القديم كما هو، وإنما قد يبحث عما يحمله من صفات وراثية يمكن الاستفادة منها في تطوير صنف جديد أكثر ملاءمة للظروف الراهنة. وهي النقطة التي أشار إليها الخبير أحمد مالحة في الحوار المرفق، عندما اعتبر البذور القديمة مصدرا للبحث والتحسين الوراثي، خصوصا لإنتاج بذور تتلاءم مع المناخ والمناطق المختلفة.

ومن هنا لا ينبغي النظر إلى البذور المحلية بمنطق قديم في مقابل حديث، وكأن التخلص من الأولى شرط للوصول إلى الثانية. فالصنف الحديث نفسه قد يكون نتيجة للاستفادة من صفات وراثية قديمة، جرى اختيارها وتحسينها وإدخالها في برامج علمية لإنتاج أصناف أكثر [illegible] ظروف معينة.

وتزداد خطورة فقدان هذه الموارد عندما تكون عملية اختفائها صامتة؛ فقد يواصل الفلاح استبدال صنف بآخر لأنه أكثر مردودية أو أسهل في التسويق، بينما تتراجع المساحات التي تزرع بالصنف المحلي تدريجيا، إلى أن يصبح وجوده محصورا في عدد قليل من الفلاحين أو المناطق. وعندها يصبح جمعه وتوثيقه أكثر صعوبة، وقد يصبح إنقاذه مرتبطا بالعثور على ما تبقى منه قبل فوات الأوان. ولهذا لا تكفي عملية تخزين البذور في ظروف مناسبة، المطلوب هو معرفة ما الذي تم حفظه، وأين كان يزرع، وما خصائصه، ومن يحتفظ به، وكيف يمكن إكثاره وإعادته إلى التجارب والبحث العلمي. فالبذرة المحفوظة من دون معرفة علمية بمكوناتها وخصائصها تظل جزءا من مخزون، بينما تتحول إلى ثروة حقيقية عندما تصبح قابلة للدراسة والاستعمال في برامج التحسين.

وفي هذا الإطار، لا يصبح بنك البذور مجرد مكان لحفظ العينات، بل حلقة ضمن منظومة أوسع لحماية الموارد الوراثية. أما بنك الجينات، فيأخذ بعدا أوسع باعتباره فضاء للبحث والحفاظ على الموروث الجيني وتطويره. وقد أكدت وزارة الفلاحة في 2026 أن تفعيل بنك الجينات يرتبط مباشرة بتطوير الموروث الجيني الوطني والمحافظة عليه. والرهان في النهاية ليس على إعادة إنتاج الماضي، وإنما على عدم فقدان الخيارات التي يمكن أن يحتاج إليها المستقبل. فكل صنف محلي محفوظ ومدروس قد يمثل مفتاحا لحل مشكلة لم تظهر بعد، وكل صنف يختفي من دون توثيق قد يغلق بابا من أبواب البحث قبل أن نعرف أننا سنحتاج إليه.

ر.د

بذرة نقطة البداية

» رشيدة. د

● انتقلت البذور، في ظل التغيرات المناخية وتسارع التحولات التي تعرفها الزراعة، من خانة مدخل من مدخلات الإنتاج الفلاحي، يبدأ بها الفلاح موسمه وينتهي دورها عند الإنبات، إلى واحدة من القضايا المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي والسيادة الزراعية وقدرة البلدان على حماية إنتاجها وضمان استمراريته.

البذرة هي نقطة البداية في دورة الإنتاج، لكنها في الوقت نفسه تتحمل جزءا من قدرة النبات على التكيف مع الظروف التي سيواجهها في الحقل، فاختيار الصنف، كما يقول خبراء الزراعة، لا يرتبط فقط بكمية الإنتاج المنتظرة، وإنما أيضا بمدى ملاءمته للتربة والمناخ، وقدرته على تحمل الجفاف والحرارة وبعض الأمراض والآفات. ولذلك أصبح تطوير أصناف تتلاءم مع الظروف المحلية والمناخية الجديدة جزءا أساسيا من معركة رفع المردودية والحفاظ على الإنتاج.

وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة لبلادنا، بالنظر إلى اتساع مساحتها وتنوع أقاليمها الزراعية، من المناطق الشمالية إلى الهضاب العليا والمناطق شبه الجافة إلى الجنوب، حيث لا يمكن النظر إلى البذور بمنطق الصنف الواحد الصالح لكل المناطق، بل من زاوية القدرة على توفير أصناف تتكيف مع اختلاف التربة والموارد المائية والظروف المناخية. وهو توجه تؤكده الإستراتيجية الحالية لقطاع الفلاحة، التي تربط تحسين شعبة الحبوب بإنتاج أصناف جديدة متأقلمة مع المناخ وخصوصيات مناطق الإنتاج.

ويبقى الرهان متعلقا بإنتاج بذور جديدة، علاوة على الحفاظ على ما هو موجود؛ فالأصناف المحلية القديمة تمثل رصيدا وراثيا يحمل صفات لا تظهر قيمتها، بالضرورة، في الظروف الحالية، لكنها قد تصبح حاسمة في المستقبل، خصوصا مع اتساع تأثير الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتغير طبيعة المخاطر التي تواجه المحاصيل. ومن هنا تأتي أهمية جمع هذه الأصناف وتوثيقها وحفظها وإتاحتها للبحث العلمي وبرامج التحسين الوراثي. وفي هذا السياق، تكتسب بنوك البذور والجينات التي تقرر استحداثه أهمية إستراتيجية، فقد أنشأت الجزائر بنك البذور الوطني سنة 2022، فيما تعمل حاليا على تفعيل بنكها الوطني للجينات باعتباره فضاء للبحث العلمي وحفظ الموروث الجيني وتطويره.

وفي مارس 2026، أكدت وزارة الفلاحة أن مشروع بنك الجينات كان قيد التجهيز تحسبا لدخوله حيز الخدمة، مع التشديد على احترام المعايير العالمية الخاصة بهذه البنوك.

يحتاج الأمن الغذائي إلى منظومة متكاملة تبدأ بجمع الموارد الوراثية، وتمر عبر البحث والانتخاب والتحسين والتجارب الحقلية والتسجيل والإكثار والمراقبة، وتنتهي بوصول الصنف المناسب إلى الفلاح ومتابعة أدائه في مختلف مناطق الإنتاج. وهنا تتحدد، تتضح طبيعة المعركة المقبلة.. معركة الحصول على البذور، وامتلاك القدرة على إنتاجها وتطويرها وتجديدها بما يتلاءم مع مناخ يتغير، وفلاحة تحتاج إلى مردودية أعلى، وموارد مائية أصبحت أكثر حساسية، وسوق غذائية تتطلب استمرارية في الإنتاج.

ومن هذه الزاوية، تصبح البذرة أكثر من حبة تُزرع؛ بل بداية معركة طويلة من أجل فلاحة أكثر قدرة على الصمود، وأمن غذائي أقل ارتهانا للخارج.

ر.د

البذور القديمة ليست بذورا "متخلفة"

● لا ترتبط قيمة البذرة المحلية القديمة، بالضرورة، بقدرتها على تحقيق أعلى مردود في الهكتار. فقيمتها قد تكمن في الصفات الوراثية التي تحملها، والتي يمكن أن تصبح مادة أساسية لبرامج البحث والتحسين الوراثي. فالصنف الذي يعطي مردودا أقل اليوم قد يكون أكثر تحملا للجفاف أو أكثر تأقلما مع تربة معينة أو أكثر مقاومة لمرض محدد. وهذه الصفات يمكن للباحثين الاستفادة منها في تطوير أصناف جديدة تجمع بين المردودية والقدرة على الصمود أمام الظروف المناخية الجديدة. لذلك، فإن الحفاظ على الأصناف المحلية لا يعني العودة إلى زراعة الماضي، وإنما يعني الحفاظ على مخزون من الخيارات يمكن للعلم الاستفادة منه في المستقبل. ومن هنا تأتي أهمية جمع البذور القديمة، وتحديد خصائصها، وحفظها، وإكثارها، وإدخال مايستحق منها في برامج التحسين الوراثي، فالسيادة الزراعية لا تقاس فقط بما ننتجه اليوم، وإنما أيضا بما نمتلكه من موارد وراثية تسمح لنا بتطوير ما سنحتاج إليه غدا.

رشيدة. د

اقتصاديا.. من إنتاج البذور إلى صناعة البذور

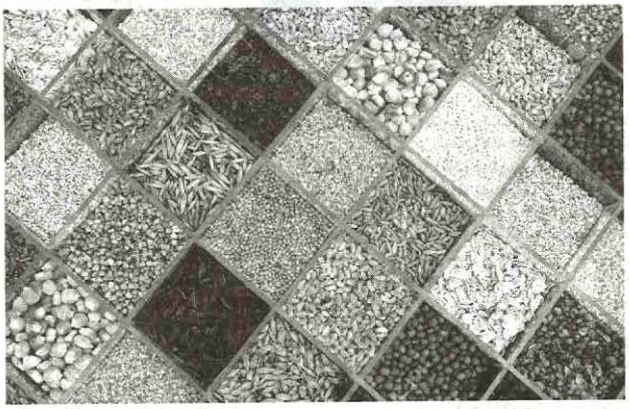

● إذا كانت الجزائر قد قطعت أشواطا في إنتاج جزء مهم من احتياجاتها من البذور، فإن الرهان المقبل يبقى أكبر من مجرد توفير البذور للفلاحين. أما السؤال الحقيقي فهو: هل يمكن بناء صناعة وطنية متكاملة للبذور، قادرة على إنتاج ما يحتاجه القطاع، وأيضا قادرة على تطوير أصناف جديدة وتجديدها ومواكبة تغير المناخ؟

وتعني السيادة في مجال البذور، على تقليص الواردات، وأيضا امتلاك سلسلة كاملة تبدأ من البحث العلمي والموارد الوراثية، ثم تمر عبر الاستنباط والانتخاب والتجارب الحقلية، قبل التسجيل والإكثار ومراقبة الجودة والتخزين والتوزيع، وصولا إلى متابعة أداء الصنف في الحقول. ونعتبر الحلقة الأخيرة مهمة بقدر أهمية المختبر، فقد ينجح صنف في التجارب الأولية، لكن نجاحه الحقيقي يقاس بقدرته على الحفاظ على أدائه في ظروف زراعية مختلفة، وعلى تربة ومناخ وممارسات فلاحية متباينة. ولهذا تحتاج صناعة البذور إلى علاقة مستمرة بين الباحث والمعهد التقني والفلاح والمؤسسة الاقتصادية. وتكشف التوجهات المعلنة خلال 2026 أن هذا المسار بدأ يأخذ بعدا أكثر اتساعا، من خلال العمل على إنتاج الاحتياجات الوطنية من البذور، بما فيها البذور الهجينة، وإشراك قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مشاريع إستراتيجية بهذا المجال. كما يجري العمل على ربط نتائج البحث العلمي بتطوير شعبة الحبوب وتحسين الأصناف وملاءمتها مع مناطق الإنتاج.

لكن الانتقال من إنتاج البذور إلى صناعة البذور يحتاج أيضا إلى اقتصاد قادر على تمويل البحث، ومخابر مجهزة، وموارد بشرية متخصصة، وشركات قادرة على الإكثار والتسويق، ونظام صارم لمراقبة الجودة. وهوما يجعل قضية البذور مرتبطة ليس فقط بالفلاحة، وإنما بالبحث العلمي والاستثمار والصناعة.

وبذلك تصبح المعركة المقبلة أوسع من سؤال هل ننتج البذور؟ السؤال هو: هل نملك القدرة على تطوير بذور جزائرية باستمرار، وإيصالها إلى الفلاح في الوقت المناسب، وبالجودة المطلوبة، وبالسعر الذي يسمح له باعتمادها؟ عندها فقط تتحول البذرة من منتوج فلاحي إلى صناعة إستراتيجية.

رشيدة. د

6 أصناف جديدة للقمح الصلب والشعير.. ماذا ستقدم للفلاح؟

● صدر مؤخرا قرار تسجيل ستة أصناف جديدة من القمح الصلب والشعير في الفهرس الرسمي للأصناف.

- **القمح الصلب:** غورايا – إيثري. إيتيج
- **الشعير:** ثيزيري – حبيبة – ثافاث

ولا تكمن أهمية تسجيل الأصناف الجديدة في إضافة أسماء إلى الفهرس الرسمي فحسب، بل معرفة ما الذي ستضيفه فعليا إلى الحقل الجزائري. فالصنف الجديد لا يكتسب قيمته من كونه جديدا، وإنما من قدرته على تقديم ميزة واضحة: مردودية أعلى، تأقلم أفضل مع منطقة معينة، تحمل أكبر للجفاف أو الحرارة، مقاومة أفضل للأمراض، أو دورة زراعية أكثر ملاءمة. وتفتح هذه الأصناف الجديدة الغذائية، آفاقا واعدة للفلاح الجزائري وترسخ مكانة الجامعة في قيادة مشاريع ذات أثر وطني حقيقي، كما تبرز دور الجامعة في تقديم حلول تخدم التنمية الوطنية، وهذا الإنجاز هو ثمرة جهود علمية دءوبة، تقودها الأستاذة ليلى مكليش من المدرسة الوطنية العليا للفلاحة.

رشيدة.د

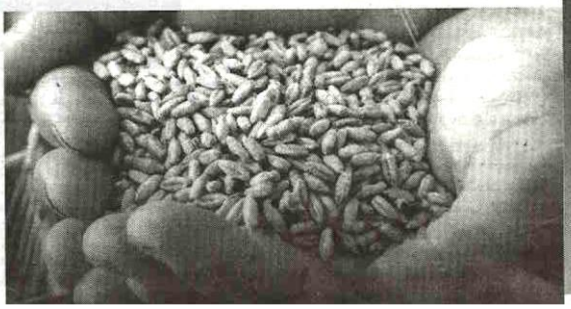

ابتكار أصناف جديدة من الحبوب والبقوليات

إسهام قطاع التعليم العالي في تعزيز السيادة الغذائية

● في إطار البرنامج المسطر من رئيس الجمهورية، أضحت الجامعة ركيزة إستراتيجية في مسار تحويل الاقتصاد الجزائري، وترتكز هذه الرؤية الطموحة على الارتقاء بالجامعة من فضاء يقتصر دوره على التكوين إلى فاعل محوري في الابتكار والتنمية الاقتصادية وإنتاج الثروة، بما ينسجم مع التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والبحث العلمي.

وانطلاقًا من هذا التوجه، أصبحت حماية الموارد الوراثية وتثمينها من الأولويات الوطنية، لما تمثله من رهان استراتيجي لتعزيز السيادة الغذائية، والرفع من قدرة المنظومات الزراعية على الصمود، وترسيخ الأمن الوطني في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر في سلاسل الإمداد العالمية.

وفي ظل ما تشهده البلاد من تذبذب في التساقطات المطرية، واضطراب في الدورات الزراعية، وتدهور للأنظمة البيئية، واستمرار تراجع التنوع البيولوجي الزراعي، باتت الأسرة العلمية مطالبة بتطوير حلول مبتكرة تستند إلى البحث العلمي، بما يواكب تحديث القطاع الفلاحي، ويقدم استجابات مستدامة للتحديات البيئية والغذائية والاقتصادية التي تواجه الجزائر.

مكانة المدرسة الوطنية العليا للفلاحة كفاعل محوري في تحقيق الأمن الغذائي

في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز السيادة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، أنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2023 فريقًا للتفكير والعمل، ضم نخبة من الأساتذة الباحثين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال العلوم الفلاحية.

وكُلف هذا الفريق بإعداد رؤية علمية وإستشرافية تُرسي أسس مخطط استراتيجي للتنمية المستدامة لشعبة الحبوب في الجزائر، ويجسد هذا المسعى الذي سخر الكفاءات الوطنية حول قضية ذات أولوية إستراتيجية، إرادة السلطات العمومية في جعل البحث العلمي في خدمة الأولويات الوطنية.

وقد توّجت أعمال الفريق بإعداد تقرير استراتيجي عُرض في شهر سبتمبر 2023 بمقر المدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالحراش، الجزائر العاصمة، خلال لقاء إعلامي نُظم بحضور ممثلي وسائل الإعلام. وشكل هذا العرض محطة بارزة في إسهام المدرسة الوطنية العليا للفلاحة في إثراء النقاش الوطني حول الآليات العلمية والتقنية الكفيلة بمواكبة تحول القطاع الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

الشعير والقمح: أصناف إستراتيجية في خدمة السيادة الغذائية

منذ تسعينيات القرن الماضي، تضمن الجزائر إنتاج وتكثيف بذور القمح بفضل الجهود التي يبذلها المعهد التقني للمحاصيل الكبرى. ورغم امتلاك البلاد اليوم لرصيد معتبر من الأصناف الزراعية، فإن المزارعين لا يزالون يعتمدون على عدد محدود منها، مما يبرز الحاجة إلى ابتكار أصناف جديدة أكثر تكيفًا مع تنوع الظروف المناخية والأثرية التي تتميز بها مختلف مناطق الوطن، لا سيما في ظل التغيرات المناخية، وتزايد ندرة الموارد المائية، وانتشار الأمراض التي تصيب محاصيل الحبوب. وفي هذا السياق، قادت الأستاذة ليلى حنيفي مكليش، بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، برنامجًا طموحًا لابتكار أصناف نباتية جديدة، أسفر عن تطوير ثلاثة أصناف جديدة من القمح الصلب وثلاثة أصناف جديدة من الشعير، وجاءت هذه الأصناف ثمرة سنوات من البحث العلمي، وتمتاز بقدرتها العالية على تحمل الجفاف ومقاومتها لأهم الأمراض التي تصيب الحبوب، بما يجعلها استجابة علمية وعملية للتحديات الجديدة التي تواجه الإنتاج الزراعي في الجزائر.

منذ بداية سنة 2020، أودعت بذور هذه الأصناف الجديدة لدى اللجنة الوطنية للمصادقة على الأصناف، التابعة للمركز الوطني لمراقبة ومصادقة البذور والشتائل. وخضعت بعد ذلك لمسار دقيق من التقييم العلمي، شمل تجارب ميدانية متعددة المواقع أنجزت على مدار موسمين فلاحيين متتاليين، وذلك وفقًا للإجراءات الوطنية المعتمدة للمصادقة على الأصناف.

وفي ختام هذا المسار العلمي والتنظيمي، توّجت إجراءات الاعتماد التي امتدت بين سنتي 2022 و2025 بصدور القرار الوزاري المؤرخ في 25 جانفي 2026، الذي أذن بإدراج هذه الأصناف ضمن الفهرس الرسمي للأصناف النباتية ويفتح هذا الاعتراف الرسمي المجال أمام تكثيف إنتاج هذه البذور على نطاق واسع، وتوزيعها وتسويقها لفائدة الفلاحين، بما يسهم في دعم الإنتاج الوطني وتعزيز السيادة الغذائية.

يمثل الإدراج الرسمي لستة أصناف وطنية جديدة من الحبوب، منها ثلاثة أصناف من القمح الصلب وثلاثة أصناف من الشعير، إنجازًا بارزًا للبحث الزراعي في الجزائر.

ويعكس هذا الإنجاز قدرة المدرسة الوطنية العليا للفلاحة على إنتاج ابتكار علمي ذي أثر اقتصادي ملموس، كما يؤكد مكانتها كفاعل استراتيجي في تعزيز السيادة الغذائية وتطوير فلاحة أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

بالنسبة للأصناف الجديدة للشعير فقد تم استخلاصها عن طريق التهجين والتحويل من أحادي الصبغيات إلى ثنائي الصبغيات في الجيل الأول (F1) باستخدام طريقة الأبصال bulbosum، ثم اختيار أفضل السلالات الأكثر إنتاجية والمقاومة للتغيرات المناخية، إذ تتميز هذه السلالات الجديدة بارتفاع نسبة المردودية في الإنتاج، يبلغ عدد حبوب الشعير في السنبلة صنف حبيبة 42.31 يصل وزن 1000 حبة منه 50.78 غ، بينما صنف ثيزري يصل عدد الحبوب إلى 44.83 في السنبلة ووزن 1000 حبة منها 37.40 غ أما صنف تافات فيصل عدد الحبات في السنبلة 44.41 بحيث تزن 1000 حبة منه 46.99 غ ويتراوح طول السنبلة لهذه الأصناف من الشعير بين 5 سم و8 سم، كما تتميز هذه الأصناف بمقاومة عالية لمرض الهيلمينثوسبوريوم، ومقارنة بصنف الريحان فإن مؤشر مردودية الإنتاج أكثر ارتفاعا بين 143٪ و 163 ٪ من حيث التوقعات و142٪ و173٪ ميدانيا. هذا، وتم استحداث ثلاث أصناف جديدة من القمح الصلب بحيث يبلغ عدد الحبات في السنبلة صنف إيتيج 44.25 ووزن 1000 حبة منه 48.59 غ أما صنف قورايا فيصل عدد الحبات في السنبلة 43 ويزن 1000 حبة منها 49 غ والصنف الثالث إيثري يبلغ عدد الحبات في السنبلة 39 وتزن 1000 حبة منها 44 غ، بحيث يتراوح طول السنبلة لهذه الأصناف من القمح الصلب بين 6سم و8 سم، ومقارنة بصنف واحة فإن مؤشر المردودية مرتفع بين 95٪ و105٪.

البقوليات العلفية والغذائية: ركيزة أساسية لتحقيق السيادة الغذائية

وفي سياق هذه الديناميكية، بادرت الأستاذة لعور مريم، المتخصصة في علم الوراثة وتحسين النباتات العلفية، منذ سنة 2021 تنفيذ برنامج بحثي يهدف إلى ابتكار أصناف جديدة من البقوليات العلفية المتكيفة مع الظروف المناخية والزراعية في الجزائر. وتركز أبحاثها على البرسيم الحجازي (الفصة)، والنفل، والبيقية، وهي أنواع إستراتيجية تكتسي أهمية مزدوجة، إذ تُعد مصدرًا رئيسيًا للبروتين في تغذية الثروة الحيوانية، كما تسهم بصورة طبيعية في تحسين خصوبة التربة

جانب من أصناف القمح الصلب المستحدثة، صنف ايتيج

بفضل قدرتها على تثبيت الآزوت الجوي. وبذلك، فإنها تساهم في رفع إنتاجية أنظمة تربية الماشية، مع الحد من استعمال الأسمدة الآزوتية.

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2022 و2025، قادت الأستاذة طلاح سهام برنامجًا بحثيًا خصص لتثمين الموارد الوراثية المحلية للبقوليات الغذائية، لاسيما الحمص، والعدس، والفول، واللوبيا، والفول السوداني. وتمثل هذه المحاصيل رهانًا استراتيجيًا بالنسبة للأمن الغذائي الوطني، في ظل محدودية إنتاجها مقارنة بحجم الطلب المحلي، واستمرار اعتماد الجزائر على الاستيراد لتلبية احتياجاتها. وقد مكنت الأبحاث المنجزة من تحديد وتوصيف عدد من الأصول الوراثية التي أظهرت قدرة على تحمل الإجهاد المائي والملوحة.

وتلتقي هذه البرامج البحثية جميعها حول هدف مشترك يتمثل في ابتكار أصناف نباتية أكثر قدرة على التكيف مع ندرة المياه والظروف المناخية الجافة، مع المحافظة على الرصيد الوراثي المحلي وتثمينه. كما تجسد الدور المحوري الذي يؤديه البحث الزراعي في تنويع الإنتاج الفلاحي، وتعزيز الاكتفاء من البروتينات النباتية، ودعم الانتقال نحو أنظمة إنتاج أكثر استدامة. غير أنه، وعلى خلاف محاصيل الحبوب، لا تزال البقوليات والمحاصيل الخضرية تفتقر إلى إطار قانوني خاص ينظم اعتماد الأصناف النباتية الجديدة، والمصادقة عليها، وحماية حقوق مبتكريها. ويشكل هذا الفراغ التشريعي اليوم أحد أبرز العوائق أمام تثمين الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي وتسريع نقلها إلى المنتجين.

جانب من أصناف الشعير المستحدثة، صنف حبيبة

ومن هذا المنطلق، تبرز مراجعة الإطار التنظيمي وتحديثه كأولوية استراتيجية، بما يضمن حماية حقوق مبتكري الأصناف النباتية، ويشجع الابتكار الوراثي، ويسرّع نقل مخرجات البحث العلمي إلى القطاع الفلاحي، ويعزز مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية وترسيخ السيادة الغذائية الوطنية.

نحو ابتكار وتكثيف أصناف البذور الأخرى

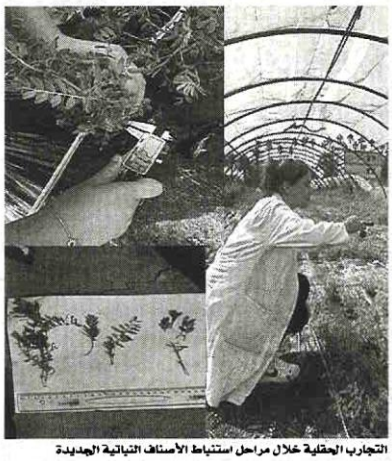

التجارب الحقلية خلال مراحل استنباط الأصناف النباتية الجديدة

ومن أجل مواكبة هذه الديناميكية في مجال الابتكار الوراثي، تقود المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، بالتنسيق مع الهياكل المختصة التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تفكيرا استراتيجيًا حول تطوير الإطار التنظيمي الذي يحكم البذور والشتائل.

ويهدف هذا المسعى إلى إرساء منظومة قانونية حديثة، شفافة ومحفزة، قادرة على دعم تطوير الإنتاج الوطني للبذور، ومرافقة ابتكار أصناف جزائرية جديدة تستجيب لاحتياجات الفلاحة الوطنية.

وترتكز الرؤية المقترحة على مرحلتين متكاملتين. تتمثل الأولى في تفعيل أحكام القانون رقم 05-03 المؤرخ في 6 فيفري 2005، والمتعلق بالبذور والشتائل وحماية الأصناف النباتية المبتكرة، من خلال إزالة العراقيل الإدارية والتنظيمية التي ما تزال تحد من تطبيقه الكامل. أما المرحلة الثانية، فتهدف إلى إطلاق مراجعة معمقة لهذا الإطار التشريعي بما ينسجم مع المعايير الدولية، ويجعله أكثر جاذبية للباحثين، ومربي النباتات، ومبتكري الأصناف الجديدة.

وفي هذا الإطار، صدر مؤخرًا مؤلَّف مرجعي يوضح مختلف المراحل الإدارية والتقنية والقانونية اللازمة لإرساء منظومة وطنية فعّالة لاعتماد الأصناف النباتية، والمصادقة عليها، وحماية حقوق مبتكريها. ويُعد هذا الإصدار أداةً لدعم صناع القرار، بما يسهم في تطوير المنظومة التنظيمية وتعزيز تثمين مخرجات البحث العلمي.

كما تولي هذه الرؤية أهمية خاصة للاعتراف بالأصناف المحلية التقليدية وتثمينها، باعتبارها جزءًا أصيلًا من التراث الزراعي الوطني. ويتمثل الهدف في وضع آليات تنظيمية تكفل المحافظة عليها، وضمان استغلالها المستدام، وإدماجها تدريجيًا ضمن المنظومة الوطنية للبذور، مع مراعاة الخصوصيات الزراعية والبيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها الجزائر.

ومن خلال هذه المبادرة، تؤكد المدرسة الوطنية العليا للفلاحة مكانتها كمؤسسة مرجعية، ليس فقط في إنتاج المعرفة والابتكار العلمي، وإنما أيضًا في تقديم مقترحات عملية تواكب السياسات العمومية الرامية إلى تعزيز السيادة الغذائية، وتحديث القطاع الفلاحي، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وفي الختام، تعكس النتائج التي حققها باحثو المدرسة الوطنية العليا للفلاحة في مجال التحسين الوراثي للنباتات قدرة البحث الجامعي على إنتاج ابتكارات عملية تخدم التنمية الوطنية. ويجسد ابتكار أصناف نباتية جديدة، واعتمادها رسميًا، ونقلها تدريجيًا إلى القطاع الفلاحي، نجاحًا في تحويل نتائج البحث العلمي إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، تسهم في خلق الثروة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولا يقتصر أثر هذه الإنجازات على بعدها العلمي فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز السيادة الغذائية، ورفع قدرة المنظومات الزراعية على الصمود، والحفاظ على الرصيد الوراثي الوطني. كما تساهم في تكوين جيل جديد من الباحثين ومبتكري الأصناف النباتية، في مجال يُعد من أكثر المجالات إستراتيجية بالنسبة لمستقبل الفلاحة الجزائرية.

ومن خلال هذه الإنجازات، تؤكد المدرسة الوطنية العليا للفلاحة تموقعها كمؤسسة للتميز، منخرطة بالكامل في تجسيد الرؤية الوطنية التي تجعل من الجامعة محركًا للابتكار، وإنتاج الثروة، والتنمية الاقتصادية. ومن خلال ربط البحث العلمي باحتياجات الميدان، تكرس المدرسة دورها كفاعل رئيسي في تعزيز الأمن الغذائي، وشريك استراتيجي للسياسات العمومية الرامية إلى بناء فلاحة عصرية، مستدامة، وذات سيادة.

حرطاني طارق
عضو المجلس الوطني للأمن الغذائي
منسق لجنة التفكير لتطوير شعبة الحبوب
مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

الفلاحية
09سبتمبر 2026 - 13:09

لجان مشتركة لتأطير النشاط ومرافقة الفلاحين والمستثمرين

قالمة وسوق أهراس وخنشلة تعزز التنسيق لتطوير تربية المائيات

بقلم:مولود.م

احتضنت مصالح مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية قالمة اجتماعًا خصص لتنصيب اللجان المشتركة بين مصالح القطاع، ممثلة في محطتي الصيد البحري وتربية المائيات بكل من سوق أهراس وخنشلة، والمصالح الفلاحية للولايتين، وذلك بهدف تعزيز التنسيق وتأطير نشاط تربية المائيات في المياه العذبة ومرافقة المتعاملين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.
ويندرج إنشاء هذه اللجان في إطار مقاربة تقوم على توحيد جهود مختلف المصالح التقنية المعنية، بما يسمح بمتابعة نشاط تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة، وتقديم التأطير والإرشاد اللازمين للفلاحين وأصحاب المشاريع، إلى جانب ضمان احترام الشروط التقنية والتنظيمية المرتبطة بهذا النشاط.
ويكتسي هذا التنسيق أهمية خاصة في ولايات الشرق الجزائري، التي تتوفر على مؤهلات مائية وفلاحية تسمح بتطوير الاستزراع السمكي في الأحواض والمستثمرات الفلاحية.
وتضطلع مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية قالمة، بحكم اختصاصها الجهوي، بمتابعة نشاطات الصيد القاري وتربية المائيات في قالمة وسوق أهراس وخنشلة وأم البواقي وتبسة، إلى جانب مرافقة حاملي المشاريع وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.
ومن شأن اللجان المشتركة الجديدة أن توفر إطارًا أكثر انتظامًا للتنسيق بين المصالح الفلاحية ومصالح الصيد البحري، خاصة فيما يتعلق بمعاينة المستثمرات والأحواض، ومتابعة المشاريع، وتبادل المعلومات والخبرات، وتوجيه الفلاحين الراغبين في إدماج تربية الأسماك ضمن نشاطاتهم الزراعية.
وتبرز تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة كأحد المسارات التي يمكن أن تساهم في تنويع مصادر دخل الفلاح وتحسين استغلال الموارد المائية، من خلال الجمع بين النشاط النباتي أو الحيواني وتربية الأسماك وفق أنظمة إنتاج ملائمة.
وسجلت ولايات المنطقة خلال السنوات الأخيرة تجارب في هذا المجال، لاسيما في تربية سمك البلطي، حيث تم استزراع عشرات الآلاف من صغار الأسماك في أحواض مستثمرات فلاحية، مع مرافقة تقنية من المصالح المختصة. كما شهدت ولاية خنشلة، خلال سنة 2026، استزراع 20 ألف وحدة من صغار البلطي الأحمر والبوري في مستثمرة فلاحية مدمجة ببلدية الرميلة، ضمن برنامج لتوسيع النشاط لفائدة الفلاحين.
ومن المنتظر أن تساهم اللجان المشتركة في تحسين المتابعة الميدانية للمشاريع، من خلال مرافقة أصحاب المستثمرات منذ مرحلة اختيار مواقع الأحواض وتجهيزها، مرورًا بجودة المياه وظروف الاستزراع والتغذية، وصولًا إلى متابعة الإنتاج والتسويق.
وتكتسي هذه الجوانب أهمية كبيرة، باعتبار أن نجاح تربية المائيات لا يرتبط فقط بتوفير صغار الأسماك، وإنما يحتاج إلى احترام معايير تقنية وصحية دقيقة، خاصة ما يتعلق بجودة المياه وكثافة الاستزراع والتغذية ومراقبة النمو والوقاية من الأمراض.
كما يمكن لهذا التنسيق أن يساهم في الحد من ممارسات الاستزراع العشوائي، وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع تستجيب للشروط المطلوبة وتتمتع بجدوى اقتصادية وإنتاجية.
ويأتي تطوير تربية المائيات في المياه العذبة ضمن توجه يرمي إلى تنويع مصادر الإنتاج السمكي وتعزيز توفر الأسماك في الأسواق الداخلية، خصوصًا بالنسبة للولايات الداخلية التي تبقى بعيدة عن مناطق الإنتاج البحري.
وقد أظهرت تجارب المنطقة إمكانية مساهمة تربية الأسماك في توفير منتوج طازج للسوق المحلية، إلى جانب خلق فرص استثمار وتشغيل جديدة، وهو ما يجعل تعزيز التأطير التقني والإداري عاملًا أساسيًا لتوسيع الشعبة.

الري الفلاحي والأمن المائي
Irrigation and water security

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT - Mercredi 30 octobre 2013
Page 23

PÉRIMÈTRE DE MLÉTA À ORAN

La superficie irriguée dépasse 100 hectares

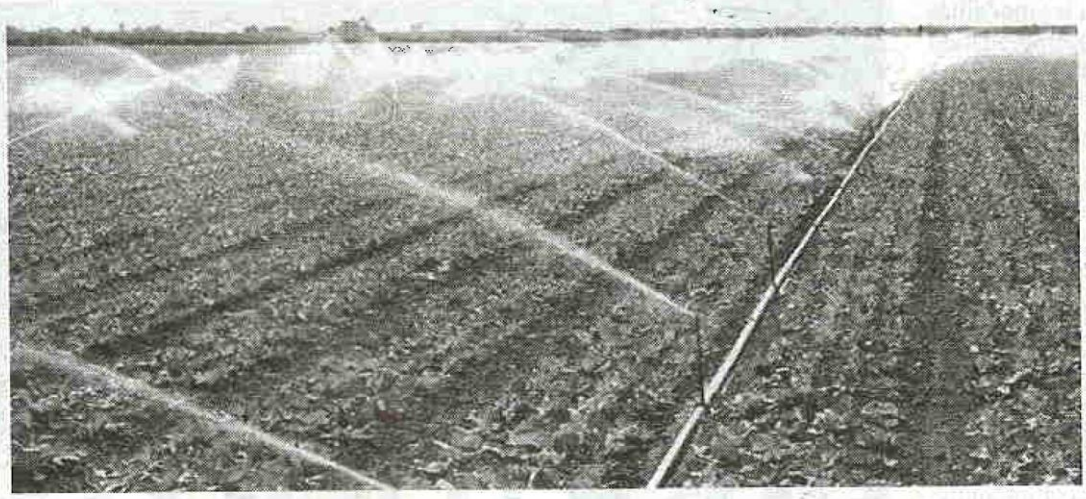

PHOTO : DR

La campagne d'irrigation 2025-2026 dans le périmètre agricole de Mléta, dans la wilaya d'Oran, s'est soldée par des résultats jugés «très positifs», avec notamment une forte progression des superficies irriguées à partir d'eaux usées traitées, qui ont atteint 2112 hectares, contre 967 hectares lors de la précédente campagne, a indiqué hier la directrice des ressources en eau de la wilaya, Nassima Tahari. citée par l'APS. Selon la responsable, cette évolution constitue un *«saut qualitatif» dans la valorisation des eaux traitées au profit du secteur agricole. Elle s'explique notamment par l'amélioration des performances de la station d'épuration d'El Kerma et par l'augmentation des volumes d'eaux traitées acheminés vers le périmètre de Mléta. Le nombre d'agriculteurs bénéficiant de cette ressource a également connu une hausse, passant de 60 à 94 exploitants entre les deux campagnes. Les eaux traitées sont notamment utilisées pour l'irrigation des oliviers, du tournesol et des céréales, a ajouté Mme Tahari. Elle a expliqué à ce sujet que cette progression est principalement «liée au projet de réhabilitation de la station d'épuration d'El Kerma, dont la capacité de traitement a été portée de 31 000 à 50 000 m³ par jour. Cette augmentation permet de renforcer les volumes d'eaux traitées destinés à l'irrigation agricole».*

La station d'épuration d'El Kerma constitue une infrastructure majeure du dispositif de gestion des ressources hydriques de la wilaya d'Oran. Elle prend en charge les eaux usées provenant d'une partie de l'agglomération oranaise et des zones environnantes, avant de les soumettre à différentes étapes de traitement permettant leur réutilisation, notamment dans l'agriculture. De son côté, le périmètre de Mléta compte parmi les principaux espaces agricoles irrigués de la wilaya. Son système d'irrigation repose en grande partie sur la réutilisation des eaux traitées issues de la station d'El Kerma, dans le cadre des efforts visant à rationaliser l'exploitation des ressources hydriques conventionnelles et à soutenir l'activité agricole.

Le recours croissant à cette ressource s'inscrit dans une stratégie de diversification des sources d'eau destinées à l'irrigation et de valorisation des eaux usées traitées. Cette approche permet à la fois de réduire la pression exercée sur les ressources hydriques conventionnelles et de mettre à la disposition des agriculteurs une ressource supplémentaire.

R.Ep

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم

Agrobusiness in the world

agence ecofin
09 septembre 2026 11:12

Le Togo accueille le lancement d'un programme agroécologique régional de 22 millions $

(Agence Ecofin) - Le changement climatique menace la sécurité alimentaire de l'Afrique de l'Ouest, où l'agriculture emploie la majorité de la population active. Adapter les pratiques agricoles aux nouvelles contraintes environnementales est devenu une priorité régionale.

Au Togo, la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) vient de lancer le Projet de promotion des innovations agroécologiques en Afrique de l'Ouest (PIA-AO). Cette initiative régionale, dotée de 20 millions d'euros, soit plus de 13 milliards FCFA, a été lancée à Lomé le vendredi 4 septembre. Elle vise à accélérer la diffusion de pratiques agricoles adaptées aux contraintes climatiques et environnementales de la région.

Financé à parts égales par l'Agence française de développement (AFD) et l'Union européenne à travers le mécanisme DeSIRA+, le projet prévoit notamment un soutien direct aux organisations de terrain.

Plus de 12 millions d'euros pour les acteurs de terrain

Sur l'enveloppe totale, environ 12 millions d'euros sont destinés au financement d'organisations impliquées dans la diffusion des innovations agricoles. Vingt projets multi-acteurs ont déjà été sélectionnés, pour plus de 12,8 millions d'euros d'accords signés.

Le programme entend rapprocher organisations paysannes, ONG, chercheurs et acteurs privés afin de développer des solutions adaptées aux exploitations familiales et de les diffuser à l'échelle régionale.

« Il est important de mettre les innovations agroécologiques à l'échelle pour permettre à davantage d'exploitations agricoles d'en bénéficier et d'améliorer leur production », a indiqué Kanfitin Konlani, directeur exécutif de l'Agence régionale pour l'agriculture et l'alimentation de la CEDEAO, lors du lancement.

Le Togo concerné par trois projets

Le Togo bénéficie directement de cette dynamique à travers trois projets locaux, auxquels s'ajoutent des actions de renforcement des capacités des acteurs agricoles.

Pour le pays, cette initiative intervient dans un secteur agricole qui contribue à plus de 40 % du PIB togolais et emploie près de 65 % de la population active. La variabilité climatique renforce les besoins en systèmes de production plus résilients. Une étude menée depuis janvier dans les Plateaux-Ouest cherche déjà à identifier les pratiques agroécologiques et les contraintes rencontrées par les producteurs.

agence ecofin

09 septembre 2026 09:10

Les prix alimentaires mondiaux atteignent leur plus haut niveau depuis 2022

(Agence Ecofin) - Après un repli en début d'année 2026, les prix alimentaires mondiaux ont renoué avec la hausse ces derniers mois. En cause notamment, les tensions sur le marché des engrais liées au conflit au Moyen-Orient, les effets d'El Niño sur les récoltes et les perturbations logistiques dans la mer Noire.

Les cours des produits alimentaires de base ont poursuivi leur hausse durant le mois écoulé selon un communiqué publié le 4 septembre dernier par l'Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO).

L'indice de l'organisation qui suit l'évolution mensuelle des prix internationaux des céréales, huiles végétales, produits laitiers, viande et sucre s'est établi à 133,3 points, en hausse de 1,9% par rapport à son niveau révisé de juillet et de 2,5% sur un an.

Il atteint ainsi son plus haut niveau depuis novembre 2022, tout en restant 16,8% en dessous du record atteint en mars 2022, au lendemain de l'invasion russe de l'Ukraine.

Pour la FAO, cette progression reflète surtout le retour des inquiétudes sur l'offre. Dans les détails, c'est au niveau du sucre que la hausse des prix a été la plus remarquable.

Son indice a bondi de 11,9% entre juillet et août, à 106,4 points, atteignant son niveau le plus élevé depuis juin 2025. Ceci en raison des rendements plus faibles pour la betterave sucrière dans l'Union européenne, du recul de la production sucrière au Brésil et des risques que fait peser El Niño sur les grands producteurs asiatiques, dont l'Inde.

De son côté, l'indice des prix des céréales a gagné 2,2% en août, à 116,3 points, son niveau le plus élevé depuis mai 2024 dans un contexte de demande soutenue à l'importation, de dégradation des perspectives de récolte dans certaines régions productrices et d'incertitude persistante autour des exportations de la mer Noire.

L'indice des produits laitiers a progressé de 2,3% en août, porté par le resserrement de l'offre de lait dans l'Union européenne pendant que celui des huiles végétales a augmenté de 1,1%. La hausse des cours de l'huile de palme et de l'huile de soja liée à une demande mondiale d'importation soutenue et des inquiétudes quant aux effets d'El Niño sur la production d'huile de palme en Asie du Sud-Est a plus que compensé le léger recul des prix de l'huile de colza et de l'huile de tournesol.

Pour sa part, l'indice des prix de la viande a augmenté de 1% du fait du renchérissement des tarifs de la volaille, du porc et de la viande ovine.

Des récoltes moins abondantes, mais des stocks encore élevés

Dans sa note mensuelle sur l'offre et la demande de céréales, publiée parallèlement à l'indice, la FAO a abaissé de 3,4 millions de tonnes sa prévision de production mondiale de céréales en 2026. Elle estime désormais la récolte totale à 2,980 milliards de tonnes, soit 2% de moins qu'en 2025. Malgré cette baisse, il s'agirait de la deuxième plus grande récolte jamais enregistrée. Dans le même temps, les stocks mondiaux de fin de campagne sont attendus à 947,2 millions de tonnes, un volume légèrement supérieur aux niveaux d'ouverture mais inférieur de 10,7 millions de tonnes à la prévision publiée en juillet.

Le ratio entre les stocks mondiaux et l'utilisation devrait ainsi s'établir à 31,6%, contre 31,9% la saison précédente. Ce niveau suggère que le marché mondial ne fait pas face à une pénurie immédiate. Il offre encore un coussin d'approvisionnement relativement confortable par rapport aux niveaux historiques, mais celui-ci se réduit au moment où les aléas climatiques et géopolitiques s'intensifient.

Le commerce mondial de céréales devrait, enfin, reculer à 509,3 millions de tonnes en 2026/2027, après son niveau record de la campagne précédente. Cette contraction attendue traduit à la fois le ralentissement de certains besoins d'importation et la persistance des obstacles logistiques et commerciaux.

Espoir Olodo